

تفسير آيات الصفات باللائم مع الإثبات

إعداد

د. عماد طه أحمد الراعوش

أستاذ مشارك - قسم القرآن الكريم وعلومه

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض

ملخص البحث

وردت في القرآن الكريم والسنة ألفاظ صفات مضافة لله عز وجل، والمفسرون إزاء هذه الألفاظ منقسمون إلى ثلاثة فرق، الأول: يحملون ألفاظ الصفات في القرآن والسنة على ظاهرها، ويثبتون من خلالها لله الصفة المفهومة من ظاهر اللفظ، والثاني: نفي الصفة وتأويل اللفظ إلى أحد المعاني المحتملة، مع إثبات الصفة من نصوص أخرى، والثالث: تأويل اللفظ إلى أحد المعاني المحتملة مع نفي الصفة بالكلية. وهذه الدراسة تتناول موقف الفريق الأول الذين يحملون اللفظ على ظاهره، ويثبتون الصفة من خلاله، من غير تمثيل ولا تشبيه ولا تكييف. والمشكلة التي تركز الدراسة عليها هي أنهم في غالب الأحيان لا يصرحون بالإثبات بل يكتفون بالإشارة إلى معنى لازم للصفة. وهذا أصل معروف عندهم ويسمونه التفسير باللازم، وهو مختلف عن التأويل الذي يقوم على نفي المعنى الأصلي، يختلف عنه مع أنهما قد يتشابهان؛ لأن المفسر باللازم يثبت الأصل بينما المؤول ينفيه. وهذا الأمر ربما يوقع في اللبس في فهم موقف هؤلاء، فيظن القارئ أن المفسر إن لم يصرح بإثبات الصفة نفاهاً، وإن فسرهما بلازمها أولها، وإن فسرهما في موضع بلازم وفي موضع آخر بلازم آخر تردد فيها. والحق أنه في كل ذلك ينطلق من إثبات الصفة صراحة أو ضمناً، إن رأى أن اللفظ موضوعاً للدلالة على الصفة، ثم بعد ذلك يفسرها بلازم مناسب للسياق، ولا شيء يلزمه إن أثبت في موضع أن يثبت في كل المواضع، وإن فسر بلازم في موضع أن يفسر به في سائر المواضع؛ لأن السياق والتركيب واللفظ يختلف من موضع لآخر. بل قد ينفي أحدهم الصفة، ويؤول اللفظ، ومع ذلك لا يعد مؤولاً للصفة، بل مؤولاً للفظ؛ لأنه لا يراه موضوعاً للدلالة على الصفة ابتداءً. ولحل هذه الإشكالات جمعت أقول هذا الفريق في هذه صفات الذات في كل مواضعها من القرآن باستقراء تام، وحللتها وصنفتها، ووقفت من خلال ذلك على طرقهم في إثبات الصفة وتفسيرها، وناقشت كل ذلك واستشهدت عليه من القرآن والسنة وأقوال السلف.

الكلمات المفتاحية: تفسير، دلالات، اللازم، صفات، منهج، سلف.

المقدمة

الحمد لله الواحد الأحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد، الحمد تقدست أسماؤه وتعالى صفاته، لا إله إلا هو له الأسماء الحسنی، وصف نفسه بصفات الكمال والجلال، ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾﴾ [الحشر: ٢٣، ٢٤].

والصلاة والسلام على نبي الهدى الرسول المصطفى، عرف ربه وأثبت وصفه كما أوحى له، وقدهه وسبحه، وعلم أمته بم يسمونه، وكيف يصفونه، وأمرهم أن يصفوه بما وصف به نفسه من غير تعطيل ولا زيادة ولا نقص، ولا كيف ولا شبه ولا مثل، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١].

والدعاء والثناء على آله وصحبه ومن سار على نهجه، الذين سموا الله بأسمائه الحسنی ووصفوه بصفاته العلى، متبعين غير مبتدعين ولا معطلين ولا محرفين ولا مؤولين ولا مكيفين ولا مشبهين ولا ممثلين. ولمن سار على نهجهم، وحفظ فضلهم، ونشر علمهم، ونصرهم وانتصر لهم. وإني لأسأل الله أن أكون من هؤلاء الأجلاء؛ ولأجل ذلك عقدت اللواء وشرعت في كتابة هذا البحث نشر العلمهم، وتوضيحا لمقصدهم، ودفاعا عنهم والتماسا للعدول لهم، لأنى وجدت من لم يبلغ علمهم، ولم يحظ بفضلهم، يسيء فهمهم، ويظن أنه كشف طويتهم، ووقف على نيتهم، فيخوض فيهم قدحا، ويتناول عليهم ردحا.

وإني لما وجدت من هؤلاء، من يتهم أئمة السلف في تفسيرهم لآيات الصفات بأنهم مؤولين غير مثبتين، ومجسمين غير منزهين؛ لأنه لم يعرف منهجهم، ولم يفهم طريقتهم، ولم يألف عبارتهم. فخلط لأجل ذلك، وظن أن عدم تصريح الإمام بالصفة نفيا، وأن تفسيره بلازمها تأويلا، وأنه إن أثبت لفظا على أنه صفة وجب عليه أن يثبت كل لفظ

كذلك، وإن فسر بلازم في موضع وجب عليه أن يفسر كل المواضع بذلك. وما حملني على خوض الغمار وكشف الأستار، أني رأيت بعض الأبرار يقعون في ما وقع به أولئك الأشرار، فيتهمون السلف بالتأويل تارة وبالتناقض تارة أخرى، لكن ليس عن سوء نية وفساد طوية، بل قلة دراسة وضعف فراسة.

أسئلة الدراسة:

- هل عدم تصريح السلف بإثبات الصفة نفى لها؟
- هل تفسير الصفة بلوازمها تأويل لها؟
- هل تفسير الصفة بلوازم مختلفة تناقض أو تردد فيها؟
- هل كل آية ورد فيها لفظ يدل على صفة يدل على ثبوت الصفة لله عز وجل؟
- هل تأويل لفظ من ألفاظ الصفات يعد تأويلاً للصفة؟
- هل إثبات السلف لفظاً على أنه صفة يلزم منه إثباته كذلك في كل موضع؟
- هل تفسير الصفة بلازم من لوازمها يلزم منه التفسير به في كل موضع؟

أهمية الدراسة:

- تعلقها بموضوع من موضوعات العقيدة والتفسير المهمة وهو آيات الصفات.
- تناولها مشكلة من مشكلات التفسير وهي تفسير آيات الصفات.
- توضيحها لمنهج السلف في آيات الصفات.
- الدفاع عن السلف في ما اتهموا به في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

- توضيح منهج السلف وطريقتهم في تفسير آيات الصفات.
- بيان تفسير الصفات باللازم وأهم قواعد ذلك.
- توضيح الفرق بين التفسير باللازم والتأويل.

- بيان المواضع التي اتفق السلف فيها على إثبات الصفات، والمواضع التي اختلفوا فيها، وبيان سبب ذلك.

الدراسات السابقة:

لم أقف فيما رجعت له من مكتبات وكتب على مثل هذه الدراسة، ومع أن كتب التفسير تناولت آيات الصفات، وكتب العقيدة كذلك، إلا أنها لم تتناول ما ذكرته في أهمية الدراسة وأهدافها، ووقفت على رسالة ماجستير بعنوان التفسير باللازم عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية للباحث أحمد الربيعي، ذكر فيها في الفصل الخامس في المبحث الثاني أثر التفسير باللازم في آيات العقيدة ذكر فيه ضمن آثار التفسير باللازم إثبات لوازم أسماء الله وصفات واقتصر فيه على نقلين من شيخ الإسلام وابن القيم.

لذا تمتاز هذه الدراسة بأنها قامت على جمع استقرائي تام لكل أقول المفسرين السلف في آيات الصفات، ثم استنباط طريقتهم في تفسيرها، وبيان ما اتفقوا على إثباته، وما اختلفوا فيه، وما فسروه بالدلالة المطابقة وما فسروه بالدلالة الالتزامية.

حدود الدراسة:

الصفات الذاتية الخبرية، وهي: الوجه والعين واليدان والساق، الواردة في القرآن الكريم، وفي تفاسير المفسرين الذين يحملون ألفاظ الصفات المضافة إلى الله عز وجل على ظاهرها ويثبتون لله عز وجل من خلالها الصفة المناسبة للفظ، وهم الطبري، والسمعاني، والبغوي، وابن كثير، والقنوجي، والقاسمي، والسعدي، وألحقت بهم من اشتهروا بتفسير آيات الصفات على منهج السلف وهم البخاري، وشيخ الإسلام، وابن القيم، ومن له تفسير لكثير من هذه الآيات وهم الشنقيطي، وابن عثيمين.

منهج البحث:

- المنهج الاستقرائي التام، لجمع أقوال المفسرين السلف في هذه المواضع.

- المنهج التحليلي، لتحليل أقوالهم.
- المنهج المقارن، للمقارنة بين كلام الإمام في سائر المواضيع مع كلام الأئمة الآخرين.
- المنهج الاستنباطي، لاستنباط منهجهم في تفسير آيات الصفات
- المنهج النقدي، لنقد أقوالهم، ونقد الشبهات التي ترد عليهم

خطة الدراسة:

- وفيها: تمهيد، وخمسة مباحث، وخاتمة.
- التمهيد: قواعد فهم صفات الله تعالى عند السلف
- المبحث الأول: الدلالات اللغوية والتفسير باللازم، وفيه المطالب التالية:
- المطلب الأول: الدلالات اللفظية.
- المطلب الثاني: التفسير باللازم
- المطلب الثالث: تفسير صفات الله باللازم.
- المطلب الرابع: الدافع لترك المعنى الأصلي والتفسير باللازم.
- المطلب الخامس: التفسير باللازم ليس اختلافا في التفسير.
- المطلب السادس: الفرق بين التفسير باللازم والتأويل.
- المطلب السابع: التفسير بلازم الصفة لا يعني أن يفسر بها دائما.
- المطلب الثامن: اثبات المفسر صفة في موضع لا يعني إثباتها دائما.
- المبحث الثاني: صفة الوجه، وفيه المطالب التالية:
- المطلب الأول: إثبات صفة الوجه
- المطلب الثاني: الدلالة بإرادة الوجه أو ابتغائه على الإخلاص لله وطلب رضاه
- المطلب الثالث: الدلالة ببقاء الوجه على بقاء الله
- المطلب الثالث: دلالة الوجه في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا تُولُوا فَشَرَّ وَجْهٍ اللَّهِ﴾

﴿البقرة: ١١٥﴾

المبحث الثالث: صفة العينين، وفيه المطلبان التاليان:

المطلب الأول: إثبات صفة العينين

المطلب الثاني: دلالة العين المطابقة ودلالاتها الالتزامية.

المبحث الرابع: صفة اليدين، وفيه المطلب التالية:

المطلب الأول: إثبات صفة اليدين.

المطلب الثاني: الدلالة باليد على الجود والخير.

المطلب الثالث: الدلالة باليد على القوة.

المطلب الرابع: الدلالة باليد على الملك والسيطرة.

المطلب الخامس: دلالة اليد في سياق النهي عن التقدم على الله عز وجل.

المبحث الخامس: صفة الساق، وفيه المطلبان التاليان:

المطلب الأول: إثبات صفة الساق.

المطلب الثاني: دلالة الساق في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾

[القلم: ٤٢]

الخاتمة.

* * *

التمهيد

قواعد فهم صفات الله تعالى عند السلف

القاعدة الأولى: صفات الله تعالى كلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه.

القاعدة الثانية: الصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين:
القسم الأول: الذاتية وهي: التي لم يزل ولا يزال متصفا بها كالعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والعزة، والحكمة، والعلو، والعظمة؛ ومنها: الصفات الخيرية: كالوجه واليدين والعينين.

القسم الثاني: الفعلية وهي: التي تتعلق بمشيئته، إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها، كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا.

وقد تكون الصفة ذاتية فعلية باعتبارين، كالكلام فإنه باعتبار أصله صفة ذاتية؛ لأن الله تعالى لم يزل متكلماً ولا يزال، وباعتبار آحاد الكلام صفة فعلية؛ لأن الكلام يتعلق بمشيئته وقدرته يتكلم متى شاء بما شاء كما في قوله. تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]

القاعدة الثالثة: يلزم في إثبات الصفات التخلي عن محذورين عظيمين هما:
الأول: التمثيل وهو: اعتقاد المُنْبِت أن ما أثبتته من صفات الله تعالى مماثل لصفات المخلوقين؛ وهذا اعتقاد باطل بأدلة منها: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧] وقوله تعالى: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥].

الثاني: التكييف وهو: أن يعتقد المُنْبِت أن كيفية صفات الله تعالى كذا وكذا من غير أن يقيدها بمماثل؛ وهذا اعتقاد باطل بأدلة منها: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [٣٦]

[الإسراء: ٣٦]، ومن المعلوم أنه لا علم لنا بكيفية صفات ربنا؛ لأنه تعالى أخبرنا عنها ولم يخبرنا عن كيفيتها، فيكون تكييفها قفوا لما ليس لنا به علم، وقولاً بما لا يمكننا الإحاطة به.

القاعدة الرابعة: صفات الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها؛ فلا تُثبت لله تعالى من الصفات إلا ما دلّ الكتاب والسنة على ثبوته، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]. ولدلالة الكتاب والسنة على ثبوت الصفة ثلاثة أوجه:

الأول: التصريح بالصفة، كالعزة والقوة والبطش والوجه واليدين ونحوها، وردت صراحة في القرآن والسنة.

الثاني: تضمّن الاسم لها مثل: الغفور متضمّن للمغفرة، والسميع متضمّن للسمع، ونحو ذلك.

الثالث: التصريح بفعل أو وصف دلّ عليها كالاتواء على العرش.^(١) والمفسرون متفقون على تنزيه الله عز وجل، لكنهم مختلفون في هذه القواعد بين من يثبت لله جميع ما أثبت لنفسه، ومن ينفيها جميعاً أو ينفي بعضها خوفاً من التجسيم. ومن يثبتون مختلفون بين من يثبت لله صفة من كل لفظ دل على صفة مسندة لله عز وجل، ومن يثبت بعضها وينفي بعضها آخر.

ولا شك أن مناقشة هذا موضوع ليست بالأمر الهين؛ بل ربما يكون هو الموضوع الأساس الذي افترق لأجله المفسرون إلى فرق، وأنا هنا لا أريد أن أناقش هذا الموضوع بالكامل، بل سأتناول منه مسألة فرعية خاصة، عند اتجاه من المفسرين نصوا صراحة أنهم يثبتون لله صفة من كل لفظ دل على صفة مسندة لله عز وجل صفة له في كل موضع رأوا أنه سيق لأثبات الصفة أساساً أو تبعاً، لكنهم لم يصرحوا بإثبات الصفة في كثير من هذه المواضع، بل فسروها بذات الألفاظ التي يفسر بها المؤولون أو قريباً منها، فيقولون مثلاً: في قوله تعالى: ﴿وَأَصْنَعُ الْفُلُكَ

(١) انظر: القواعد المثلى، ابن عثيمين، ص (١٨-٢٨)، باختصار وتصرف.

يَا عَيْنُنَا وَوَحَيْنَا ﴿٣٧﴾ [هود: ٣٧]، بعين الله ووحيه كما يأمرك، كما قال الطبري،^(١) أو بحفظنا وكلاءتنا، كما قال القاسمي^(٢) والسعدي،^(٣) الأمر الذي جعل البعض يظن أنهم مؤولون.

سأتناول في هذا البحث - حصراً - من هؤلاء الطبري، والسمعاني، والبغوي، وابن كثير، والقنوجي، والقاسمي، والسعدي، وألحقت بهم من اشتهروا بتفسير آيات الصفات على منهج السلف وهم البخاري، وشيخ الإسلام، وابن القيم، ومن له تفسير لكثير من هذه الآيات وهم الشنقيطي، وابن عثيمين. مع أن من هؤلاء من وُصف بأنه إنه مؤول، أو أنه أول في بعض الأحيان، لكنني اخترتهم لأنني وجدت بالرجوع إلى نصوصهم الصريحة أنهم مثبتون. ومن هؤلاء القنوجي غير أن المتتبع لتفسيره يرى أنه صرح بمذهب الإثبات في غير موضع، وأثبت صراحة في كثير من المواضع، وفسر بلازم الصفة المثبتة في بعضها، ومما صرح به قوله في اليد: "ويد الله صفة من صفات ذاته كالسمع والبصر والوجه فيجب علينا الإيمان بها والتسليم وإثباتها له تعالى وإمرارها كما جاءت في الكتاب والسنة بلا كيف ولا تشبيه ولا تعطيل، ثأثأ ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقال النبي صلى الله عليه وسلم عن يمين الرحمن "وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ".^(٤)

وممن يظن أنه أول في بعض المواضع القاسمي، مع أنه أبعد ما يكون عن ذلك حيث صرح كثيراً بأنه على مذهب السلف في الإثبات، وانتصر لرأي السلف وأطال في الاستدلال له ودفع الشبهات عنه ونقل عن أئمة السلف أقوالاً كثيرة، ونقل عن شيخ الإسلام وعن ابن القيم مباحث كاملة طويلة في الإثبات، ومن ذلك قال عند قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ

(١) جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٣٠٨ / ١٥)

(٢) محاسن التأويل، القاسمي، (٩٢ / ٦)

(٣) تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٣٨٢)

(٤) صحيح مسلم (٣ / ١٤٥٨)، مسند أحمد ط الرسالة (١١ / ٣٢)، قال شعيب الأرنؤوط صحيح على شرط الشيخين.

وَأَلَمَلَيْكَهُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴿٢١٠﴾ [البقرة: ٢١٠]، "وصفه تعالى نفسه بالإتيان في ظلل من الغمام كوصفه بالمجيء في آيات آخر ونحوهما مما وصف به نفسه في كتابه أو صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. والقول في جميع ذلك من جنس واحد. وهو مذهب سلف الأمة وأئمتها: إنهم يصفونه سبحانه بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل. والقول في صفاته كالقول في ذاته. والله تعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فلو سأل سائل: كيف يجيء سبحانه أو كيف يأتي..؟ فليقل له: كيف هو في نفسه؟ فإذا قال: لا أعلم كيفية ذاته! فليقل له: وكذلك لا تعلم كيفية صفاته..! فإن العلم بكيفية الصفة يتبع العلم بكيفية الموصوف. وقد أطلق غير واحد^(١)."

وقد تتبعت جميع مواطن آيات الصفات في تفسيره فما وجدته حاد عن هذا المذهب.

* * *

(١) محاسن التأويل، القاسمي، (٢/ ٨٨).

المبحث الأول: الدلالات اللفظية والتفسير باللازم

المطلب الأول: الدلالات اللفظية.

الدلالة: هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم بها العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدالُّ، والثاني هو المدلول، والصفة التي حصل بها الربط تسمى دلالة. أو هي: كون الشيء يلزم من فهمه فهم شيء آخر.^(١)

وتنقسم إلى قسمين: الأول: دلالة لفظية. والثاني: دلالة غير لفظية. وينقسم كل قسم منهما إلى ثلاثة أقسام: الأول: دلالة عقلية. الثاني: دلالة طبيعية. الثالث: دلالة وضعية.

وعليه فإن أقسام الدلالة بالتفصيل ستة هي:

- ١ - دلالة لفظية عقلية، كدلالة صوت المتكلم على حياته.
- ٢ - دلالة لفظية طبيعية، كدلالة السعال على مرض الصدر.
- ٣ - دلالة لفظية وضعية، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، وهذا هو الذي يهم الأصوليين؛ لأن موضوعه استنباط الأحكام من مصادرها.
- ٤ - دلالة غير لفظية عقلية، كدلالة حدوث المخلوقات.
- ٥ - دلالة غير لفظية طبيعية، كدلالة الدخان على النار.
- ٦ - دلالة غير لفظية وضعية، كدلالة دلوك الشمس على وجوب الصلاة.

الدلالة اللفظية الوضعية وأقسامها:

عرف الأصوليون الدلالة اللفظية بأنها: كون اللفظ بحيث إذا أرسل فهم المعنى للعلم بوضعه له. وقيل: هي فهم المعنى من اللفظ إذا أطلق بالنسبة إلى العالم بالوضع.^(٢)

(١) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج، السبكي، (١ / ٢٠٤)، الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، (١ / ١٤).

(٢) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج، السبكي، (١ / ٢٠٤)، الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، (١ / ١٤).

أقسام الدلالة اللفظية الوضعية:

- ١- دلالة مطابقة، وهي: دلالة اللفظ على تمام مُسمّاه، كدلالة البيت على المجموع المركب من الحائط والأساس والسقف.
 - ٢- دلالة تَصْمِينِيَّة، وهي: دلالة اللفظ على جزء معناه الداخل فيه، كدلالة البيت على السقف وحده أو الحائط.
 - ٣- دلالة التزامية، وهي: دلالة اللفظ على جزء معناه مما هو خارج عنه، كدلالة السقف على الحائط. وسميت التزامية لأن المفهوم خارج عن اللفظ لازم له.^(١)
- قال الفخر الرازي: "اللفظ إمّا أَنْ تُعْتَبَر دلالته بالنسبة إلى تمام مُسمّاه أو بالنسبة إلى ما يكون داخلا في المسمّى من حيث هو كذلك، أو بالنسبة إلى ما يكون خارجا عن المسمّى من حيث هو كذلك: فالأول هو المطابقة، والثاني التّصْمِين، والثالث الالتزام".^(٢)

المطلب الثاني: التفسير باللائم

معنى اللازم:

يقول ابن فارس: "الَلَامُ وَالزَّاءُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ، يَدُلُّ عَلَى مُصَاحَبَةِ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ دَائِمًا".^(٣) ولزم الشَّيْءُ الشَّيْءَ لَمْ يَفَارِقْهُ.^(٤)

ومعنى اللزوم إذا ما أضيف للمعاني هو المقصود من دلالة الالتزام وهي كما ذكرت سابقا: دلالة اللفظ على جزء معناه مما هو خارج عنه.

(١) انظر: المستصفى، الغزالي، (ص: ٢٥). والإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، (١/ ١٤). الإيهام في شرح المنهاج، السبكي، (١/ ٢٠٤)، ورسالة في المنطق (إيضاح المبهم في معاني السلم)، أحمد الدمنهوري، (ص ٣٩-٤١).

(٢) المحصول، الرازي (١/ ٢١٩).

(٣) مقاييس اللغة، ابن فارس، (٥/ ٢٤٥).

(٤) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، (٥/ ٢٠٢٩)، لسان العرب، ابن منظور، (١٢/ ٥٤١).

المراد بالتفسير باللازم:

ينوع المفسر في اختيار دلالات الألفاظ، فأحيانا يفسر اللفظ بدلالة المطابقة، وأحيانا بدلالة التضمن وأحيانا بدلالة الالتزام، وفي كل ذلك يراعي السياق والعبارة ومدى ظهورها أو خفائها. قال شيخ الإسلام: "فإن منهم من يعبر عن الشيء بلازمه أو نظيره، ومنهم من ينص على الشيء بعينه، والكل بمعنى واحد في كثير من الأماكن".^(١)

والتفسير باللازم يعني: أن يبين المفسر معنى اللفظ بمعنى ملازم لمعناه الموضوع له في أصل اللغة.

المطلب الثالث: تفسير صفات الله باللازم

كثيرا ما تفسر صفات الله بدلالاتها الالتزامية، وبلاستدلال بالصفة على غيرها من الصفات التي تلازمها ولا تنفك عنها، كدلالة اليد على القوة، والعين على الرعاية. قال السعدي في تفسير ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] "هذان الاسمان الكريمان يدلان على سائر الأسماء الحسنی دلالة مطابقة وتضمنا ولزوما، فالحي من له الحياة الكاملة المستلزمة لجميع صفات الذات، كالسمع والبصر والعلم والقدرة، ونحو ذلك، والقيوم: هو الذي قام بنفسه وقام بغيره"^(٢)، وذلك مستلزم لجميع الأفعال التي اتصف بها رب العالمين من فعله ما يشاء من الاستواء والنزول والكلام والقول والخلق والرزق والإماتة والإحياء، وسائر أنواع التدبير، كل ذلك داخل في قيومية الباري، ولهذا قال بعض المحققين: إنهما الاسم الأعظم".^(٣)



(١) مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية (ص: ٤٥)

(٢) هو هكذا في الأصل المطبوع، ويظهر لي أن الصحيح قام بنفسه وقام به غيره؛ إذ المعنى المنقول يُشعر باحتياج الله لغيره.

(٣) تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ١١٠)

المطلب الرابع: الدافع لترك المعنى الأصلي والتفسير باللازم

الأصل أن يُفسر المفسر اللفظ بالمطابق، ولكنه يخرج عن هذا الأصل لأسباب منها:

١- أن يكون المطابق ظاهراً إلى حد يغني عن التصريح به، فيذكر اللازم لفائدة إضافية، فيجتمع للقارئ فائدتان: فائدة المعنى المطابق وهي معلومة وظاهرة، وفائدة المعنى اللازم وهي إضافة مفيدة ربما تحتاج إلى استنباط وإعمال ذهن، وهذه الفائدة يلمحها المفسر أكثر من غيره.

٢- أن يكون اللازم أنسب للسياق، وقد يكون هو موضوع السياق، فيترك المفسر المعنى المطابق الذي وضع اللفظ للدلالة عليه أصلاً ويذكر اللازم المناسب للسياق، وبهذا يفيد المعنيين: الأصلي والمناسب للسياق. فمثلاً قال السمعاني: عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤] "يبدأ الله مبسوطتان يرزق وينفق على مشيئته كيف يشاء، قال أهل العلم: ليس في هذا رد على اليهود في إثباتهم اليد لله تعالى وإنما الرد عليهم في نسبته إلى البخل، وأما اليد: صفة لله تعالى بلا كيف، وله يدان، وقد صح عن النبي أنه قال: (وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ)،^(١) والله أعلم بكيفية المراد".^(٢) ذلك لأن السمعاني أدرك أن سياق الآية جاء في الكسب والإنفاق، فقد جاء قبلها ﴿وَتَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يُسْرِعُونَ فِي الْأَثَرِ وَالْعُدُونِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتِ لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٢]، وجاء ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتِ لَيْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٣]، وجاء ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤].

ولا يعني الاقتصار على المطابق أن اللازم غير مراد، أو العدول عن المطابق

(١) صحيح مسلم (٣/ ١٤٥٨)، مسند أحمد ط الرسالة (١١/ ٣٢).

(٢) تفسير السمعاني (٢/ ٥٠-٥١).

إلى اللازم أن المطابق غير مراد، بل لا بد من إثبات كليهما سواء صراحة أو إشارة أو ضمناً؛ لأن دلالة اللفظ المطابقة لا تنفك عن الالتزامية، قال السعدي: "من أصول التفسير، إذا فهمت ما دلت عليه الآيات الكريمة من المعاني مطابقة وتضمناً، فاعلم أن لوازم هذه المعاني، وما لا تتم إلا به، وشروطها وتوابعها، تابعة لذلك المعنى"^(١).

* * *

(١) تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٩٤١)

المطلب الخامس: التفسير باللازم ليس اختلافا في التفسير

لهذه الطرق في التفسير أثر في فهم كلام المفسرين ومعرفة مواضع اختلاف العبارة واتفاق المعنى. فقد يفسر واحد بالمطابق، ويفسر ثان بلازم من لوازم اللفظ وآخر بلازم آخر، ويفسر ثالث بالتضمن، فيظن من لا يعرف طريقتهم أن هذا خلاف بينهم، والواقع أنه تفسير واحد بطرق مختلفة. وعلى من يقرأ تفسير الأئمة مراعاة هذا الأصل، حتى يفهم تفسيرهم على الوجه الصحيح.

فمثلا فسر البغوي قوله تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْوَةِ وَالْعَنَتِ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الكهف: ٢٨] إرادة الوجه بالإخلاص^(١)، ولم يشر إلى صفة الوجه، بينما فسرها ابن عثيمين بالإخلاص مع التصريح بإثبات الصفة فقال: "يعني أنهم يفعلون ذلك لله وحده لا لأحد سواه. وفي الآية إثبات الوجه لله تعالى".^(٢) وفي هذه الحالة قد يظن ظان أن هذه أقوال مختلفة في تفسير اللفظ، والحق أنها ليست كذلك، بل تمثيل على المفسر بذكر المطابق لللفظ أو لازم من لوازمه، فإثبات صفة الوجه تفسير بمطابق اللفظ، والتفسير بطلب رضاه سبحانه وتعالى تفسير بلازم من لوازم إرادة الوجه، والتفسير بالإخلاص تفسير بلازم آخر، وليس هذا اللازم هو المقصود من إرادة الوجه حصرا بل عند العرب لوازم أكثر من ذلك.

وقد أشار إلى هذا الزركشي ونبه إلى أنه قد يحكي المفسرون المعنى بعبارات متباينة الألفاظ، "فيظن من لا فهم عنده أن في ذلك اختلافا، فيحكيه أقوالا، وليس كذلك، بل يكون كل واحد منهم ذكر معنى ظهر من الآية، وإنما اقتصر عليه لأنه أظهر عند ذلك القائل، أو لكونه أليق بحال السائل، وقد يكون بعضهم يخبر عن الشيء بلازمه ونظيره، والآخر بمقصوده وثمرته، والكل يؤول إلى معنى واحد غالبا، والمراد الجميع، فليتفطن لذلك، ولا يفهم من اختلاف العبارات اختلاف المرادات".^(٣)

(١) معالم التنزيل، البغوي، (٥/ ١٦٦)

(٢) تفسير العثيمين، الكهف (ص: ٥٨)

(٣) البرهان في علوم القرآن (٢/ ١٥٩-١٦٠)

المطلب السادس: الفرق بين التفسير باللازم والتأويل

التفسير باللازم يقوم على إثبات دلالة المطابقة للفظ والتي يعبر عنها بالمعنى الأصلي، أما التأويل فلا يكون إلا بنفيه، وإذا كان الغرض من التفسير باللازم - كما ذكرت - ظهوره أو مناسبة اللازم للسياق فإن الغرض من التأويل نفي المعنى الأصلي.

فمثلاً تفسير اليد عند شيخ المعتزلة الزمخشري، وهو مؤول في الصفات، قال عند قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]: "المعنى: تقرير أن عقد الميثاق مع الرسول كعقده مع الله من غير تفاوت بينهما".^(١) وخذ تفسير اليد في ذات الآية عند ثلاثة من أئمة السلف القنوجي،^(٢) والقاسمي،^(٣) والسعدي،^(٤) قالوا المعنى: عقد الميثاق مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كعقده مع الله سبحانه من غير تفاوت، ولاحظ أن العبارتين متطابقتان، فهل يعني هذا أن الزمخشري سار على مذهب السلف في هذه الصفة في هذا الموضع، أم سار القنوجي والقاسمي والسعدي على مذهب المعتزلة؟ الجواب لا، بل مذهب الزمخشري بعيد كل البعد عن مذهب القنوجي والقاسمي والسعدي، وإن تقاربت العبارات أو تشابهت. والحقيقة أن الزمخشري أول لفظ اليد إلى معنى المكافأة بين عقد الرسول صلى الله عليه وسلم وعقد الله عز وجل من حيث اللزوم، وعدل عن المعنى الأصلي لليد إلى هذا المعنى لأنه ينكر صفة اليد أصلاً، فقال: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] "يريد أن يد رسول الله التي تعلو أيدي المبايعين: هي يد الله، والله تعالى منزّه عن الجوارح وعن صفات الأجسام".^(٥) وهذا أصل من أصول التفسير عند المؤولين

(١) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، (٤ / ٣٣٥)

(٢) فتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي، (١٣ / ٩٤)

(٣) محاسن التأويل، القاسمي، (٨ / ٤٨٧)

(٤) تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٧٩٢)

(٥) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، (٤ / ٣٣٥)

قال السيوطي: "وقد قال العلماء: كل صفة يستحيل حقيقتها على الله تعالى تفسر بلازمها".^(١) فالمعنى الأصلي عند المؤول مستحيل.

بينما عدل أئمة السلف عن المعنى الأصلي لليد إلى معنى لازم لها مع إقرارهم بها، لكون السياق جاء للتأكيد على ثبوت العقد مع الرسول صلى الله عليه وسلم، ومنهم من نص على المعنى الأصلي وأشار إلى اللازم، ومنهم من لم ينص على الأصلي لظهوره ولكونه نص عليه في موضع آخر. قال القنوجي بعد أن ذكر عبارة الزمخشري: "وهذا هو مذهب أهل التأويل والكلام، ومذهب السلف في هذه الآية وأمثالها السكوت عن التأويل، وإمرار آيات الله وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم المتعلقة بالصفات كما جاءت مع الإيمان بها. من غير تشبيه، ولا تكيف، ولا تعطيل، ولا تحريف، ولا صرف عن الظاهر، ولا تأويل وهو الحق".^(٢)

وفي هذا الأصل عند السلف في تفسير الصفات قال شيخ الإسلام: "مدلول اللفظ مراد منه، وقد أريد أيضا لازم ذلك المعنى، فقد أريد ما يدل عليه اللفظ في أصل اللغة بالمطابقة والالتزام؛ فليس اللفظ مستعملا في اللازم فقط بل أريد به مدلوله الملزوم وذلك حقيقة".^(٣)

والذي يحدد ما إذا كان المفسر مؤولا ومنكرا للأصل، أو مفسرا باللازم مثبتا للأصل معرفة منهجه وعقيدته من خلال تتبع كلامه في كتبه، والعادة أنه يؤخذ من تصريحه بمنهجه في آيات الصفات، أو يفهم من تتبع موقفه فيها، فإن كان مؤولا حمل كلامه إذا عدل عن الأصل على أنه تأويل، وإن كان مثبتا حمل كلامه إن عدل عن الأصل على أنه تفسير باللازم. قال شيخ الإسلام: "يجب أن يفسر كلام المتكلم بعضه ببعض ويؤخذ كلامه هاهنا وهاهنا وتعرف ما عادته يعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به، وتعرف المعاني التي عرف أنه أرادها في موضع آخر، فإذا عرف عرفه

(١) الإتيان في علوم القرآن، السيوطي، (٣/ ٢٣)

(٢) فتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي، (١٣/ ٩٤)

(٣) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (٥/ ١٢٦-١٢٨).

وعادته في معانيه وألفاظه، كان هذا مما يستعان به على معرفة مراده. وأما إذا استعمل لفظه في معنى لم تجر عادته باستعماله فيه، وترك استعماله في المعنى الذي جرت عادته باستعماله فيه، وحمل كلامه على خلاف المعنى الذي قد عرف أنه يريد به بذلك اللفظ بجعل كلامه متناقضا، وترك حمله على ما يناسب سائر كلامه، كان ذلك تحريفا لكلامه عن موضعه، وتبديلا لمقاصده وكذبا عليه".^(١)

* * *

(١) الجواب الصحيح، ابن تيمية، (٤ / ٤٤).

المطلب السابع: التفسير باللازم الصفة لا يعني أن يفسر بها دائماً

الدلالة المطابقة للفظ واحدة وهي ملازمة له، إلا في أحوال منها:

١- إذا كان السياق يستلزم التأويل، عندها تنفك الدلالة المطابقة عن اللفظ ليدل على معنى آخر وهو المعنى المؤول له أو المجاز عند من يجيزه، وهذا عند السلف ليس في باب تفسير الصفات.

٢- إذا كان اللفظ من المشترك الذي وضع في الأصل للدلالة على أكثر من معنى، عندها قد تكون دلالاته المطابقة في موضع غير دلالتها المطابقة في موضع آخر. أما الدلالة الالتزامية فمتعددة، وفي كل موضع للدلالة المطابقة دلالة التزامية قد تكون غير الدلالة الالتزامية في موضع آخر.^(١) صحيح أن الدلالة الالتزامية ملازمة للفظ لكن ليس المقصود أن دلالة واحدة هي الملازمة له في كل المواضع، بل ربما تلازمه في موضع دلالة وتلازمه في موضع آخر دلالة أخرى، والذي يحدد ذلك السياق.

وعليه فإن تفسير لفظ في موضع بأحد دلالاته الالتزامية لا يوجب تفسيره بهذه الدلالة في كل موضع. فمثلاً لفظ الوجه المضاف لله عز وجل صفة من صفاته سبحانه ومن لوازمه في قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢] ابتغاء مرضاته، قال السمعاني: "أنفقوا لوجه الله، معناه: ابتغاء مرضاة الله".^(٢) وهذا لا يعني أن كل موضع ورد فيه لفظ الوجه مضافاً لله عز وجل يراد منه ابتغاء مرضاة الله، فمثلاً في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] قال البغوي،^(٣) وابن كثير،^(٤) والسعدي.^(٥) يراد منه الذات وهو من لوازم بقاء الوجه.

(١) والإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، (١/ ١٤). الإبهام في شرح المنهاج، السبكي، (١/ ٢٠٤)

(٢) تفسير السمعاني (١/ ٢٧٦)

(٣) معالم التنزيل، البغوي، (٦/ ٢٢٨)

(٤) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (٦/ ٢٦٢-٢٦٢)

(٥) تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٦٢٦)

المطلب الثامن: اثبات المفسر صفة في موضع لا يعني إثباتها دائما

ومما ينبغي التنبيه عليه أن المفسر ربما يفسر لفظا في موضع بأنه صفة من صفات الله، لكنه في موضع آخر لا يفسره بها بل يؤوله، وهذا لا يعني أنه أول الصفة؛ لأن دلالة اللفظ على الصفة في موضع ما لا يعني أنه يدل عليها في كل موضع.

فمثلا في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَشَرَّ وَجْهَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَسِعَ عِلْمُهُ﴾ [البقرة: ١١٥]، ذهب بعض السلف إلى أن الوجه هنا معناه الجهة أو القبلة، وليس المقصود منه الوجه الموصوف به عز وجل ولا شيء من لوازمه، وكذا نقل البغوي عن الحسن ومجاهد وقتادة ومقاتل. ^(١) وهذا رأي شيخ الإسلام. ^(٢) ومع أن هؤلاء كلهم سلفيون في الصفات لكنهم لم يفسروا الوجه هنا بما فسروه به في سائر القرآن حيث ورد مضافا إلى الله؛ لأنهم لم يروا أن الآية هذه من آيات الصفات ابتداء، وذلك لا إشكال فيه. وسيأتي في مبحث الوجه.

قال شيخ الإسلام: "يغلط الناس في هذا الموضع، إذا تنازع النفاة والمثبتة في صفة، ودلالة نص عليها، يريد المرید أن يجعل ذلك اللفظ - حيث ورد - دالا على الصفة وظاهرا فيها. ثم يقول النافي: وهناك لم تدل على الصفة فلا تدل هنا. وقد يقول بعض المثبتة: دلت هنا على الصفة فتكون دالة هناك. بل لما رأوا بعض النصوص تدل على الصفة جعلوا كل آية فيها ما يتوهمون أنه يضاف إلى الله تعالى - إضافة صفة - من آيات الصفات". ^(٣)

وقال: "فتدبر هذا فإنه كثيرا ما يغلط الناس في هذا الموضع، إذا تنازع النفاة والمثبتة في صفة ودلالة نص عليها، يريد المرید أن يجعل ذلك اللفظ - حيث ورد - دالا على الصفة وظاهرا فيها، ثم يقول النافي: وهناك لم تدل على الصفة فلا تدل هنا، وقد يقول بعض المثبتة: دلت هنا على الصفة فتكون دالة هناك، بل لما رأوا

(١) معالم التنزيل، البغوي، (١/ ١٣٩)

(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (١٥/ ٦).

(٣) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (١٥/ ٦).

بعض النصوص تدل على الصفة جعلوا كل آية فيها ما يتوهمون أنه يضاف إلى الله تعالى - إضافة صفة - من آيات الصفات. كقوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَحْسَرُنِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِنْ كُنْتُ لِمِنَ السَّخِرِينَ﴾ [الزمر: ٥٦]. وهذا يقع فيه طوائف من المثبتة والنفاة، وهذا من أكبر الغلط فإن الدلالة في كل موضع بحسب سياقه، وما يحف به من القرائن اللفظية والحالية".^(١)

* * *

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (٦/ ١٤-١٥).

المبحث الثاني: صفة الوجه

المطلب الأول: إثبات صفة الوجه.

أجمع السلف على إثبات الوجه لله تعالى بدون تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل وهو وجه حقيقي يليق بجلاله عز وجل. قال ابن خزيمة في كتاب التوحيد: "مذهبنا: أنا نثبت لله ما أثبتته الله لنفسه، نقر بذلك بألستنا، ونصدق ذلك بقلوبنا، من غير أن نشبه وجه خالقنا بوجه أحد من المخلوقين".^(١) وقال البيهقي: "قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]. وأضاف الوجه إلى الذات، وأضاف النعت إلى الوجه، فقال: ﴿ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] ولو كان ذكر الوجه صلة،^(٢) ولم يكن للذات صفة لقال: ذي الجلال والإكرام. فلما قال: ذو الجلال والإكرام علمنا أنه نعت للوجه، وهو صفة للذات".^(٣) وقال الشيخ ابن عثيمين: "أهل التعطيل ينكرون أن يكون لله وجه حقيقي، ويقولون: المراد بالوجه الثواب، أو الجهة، أو نحو ذلك؛ وهذا تحريف مخالف لظاهر اللفظ، ولإجماع السلف".^(٤)

الأدلة من القرآن: ورد لفظ الوجه مضافا إلى الله عز وجل في اثني عشر موضعا منها:

- ١ - قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَشَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَسِعُ عِلْمُهُ﴾ [البقرة: ١١٥]
- ٢ - قال تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢].
- ٣ - قال تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ

(١) التوحيد لابن خزيمة (١ / ٢٦).

(٢) يعني بالصلة أنه لفظ زائد.

(٣) الاعتقاد، البيهقي، (ص: ٨٨)

(٤) تفسير العثيمين، الفاتحة والبقرة (٣ / ٣٦٥)

وَجْهَهُ ۖ ﴿٥٢﴾ [الأنعام: ٥٢]

٤ - قال تعالى: ﴿وَيَجْعَلِي وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

الأدلة من السنة:

١ - عن عبد الله بن قيس، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "جنتان من فضة آيتُهُمَا، وما فيهما، وجنتان من ذهب آيتُهُمَا، وما فيهما، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربِّهم إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن".^(١)

٢ - عن أبي موسى، قال: قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بخمس كلمات، فقال: "إن الله عز وجل لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور - وفي رواية أبي بكر: النار - لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه".^(٢)

هذا وقد ورد لفظ الوجه مضافاً إلى الله في ثلاثة سياقات هي: الإخلاص لله، والبقاء لله، وقبله الصلاة، والمراد بالوجه في هذه السياقات فيما يلي:

(١) صحيح البخاري (٦/ ١٤٥)، صحيح مسلم (١/ ١٦٣).
(٢) صحيح مسلم (١/ ١٦١)، مسند أحمد الرسالة (٣٢/ ٤٠٥).

المطلب الثاني

الدلالة بإرادة الوجه أو ابتغائه على الإخلاص لله وطلب رضاه

هذا التعبير ورد بصيغتين: الأولى: ابتغاء وجه الله، والثانية: إرادة وجهه، ومن لوازم ابتغاء الوجه وإرادته الإخلاص وطلب الرضا والثواب، وهاتان الصيغتان وردتا في القرآن في ستة مواضع هي:

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الأنعام: ٥٢].

فسر بعض السلف الوجه هنا بالمطابق واللازم، وصرحوا بإثبات صفة الوجه، قال السمعاني: "قال ابن عباس: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ أي: يريدون إياه بالطاعة، ويريدون خالص وجهه، والوجه صفة لله تعالى بلا كيف، وجه لا كالوجه".^(١) بينما فسر أكثر السلف ابتغاء الوجه بأحد لوازمه دون التصريح بإثبات الصفة، ومن لوازم إرادة وجه الله طلب ثوابه ورضاه والتماس محبته والإخلاص إليه، وكذا فسر الطبري،^(٢) والبغوي.^(٣)

وقد عبر بعض السلف عن إرادة الوجه بإرادة الذات، وقالوا معنى يريدون وجهه يتجهون بعبادتهم إليه لا إلي غيره، قال القاسمي: "﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ المراد بالوجه الذات، كما في قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] ومعنى إرادة الذات الإخلاص لها".^(٤) ولا يعني ذلك أن الوجه هو الذات، فدلالة الذات شيء والوجه شيء آخر، ولكن إثبات الوجه يلزم منه إثبات الذات، وهذا ليس بتأويل؛ ثم إن من لوازم إرادة الوجه تحقيق الإخلاص، ويعبر عن الإخلاص بإرادة الله، ولا إشكال في التفسير بهذا المعنى مع إثبات الوجه. أما إذا كان

(١) تفسير السمعاني (٢/ ١٠٨)

(٢) جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (١١/ ٣٨٨)

(٣) معالم التنزيل، البغوي، (٣/ ١٤٧)

(٤) تفسير القاسمي محاسن التأويل (٤/ ٣٦٩)

المقصود أن الوجه غير مراد وأن المراد الذات، والوجه مجاز وحقيقته الذات فهذا تأويل باطل. وهو مخالف لمقتضى اللغة وأصل الكلام وصريح النص، جاء في مختصر الصواعق: "لا يعرف في لغة من لغات الأمم وجه الشيء بمعنى ذاته ونفسه، وغاية ما شبه به المعطل وجه الرب أن قال: هو كقوله: وجه الحائط، ووجه الثوب، ووجه النهار، ووجه الأمر (فيقال) لهذا المعطل المشبه: ليس الوجه في ذلك بمعنى الذات بل هذا مبطل لقولك، فإن وجه الحائط أحد جانيه فهو مقابل لدبره، وكمثل هذا وجه الكعبة ودبرها، فهو وجه حقيقة ولكنه بحسب المضاف إليه، فلما كان المضاف إليه بناء كان وجهه من جنسه وكذلك وجه الثوب أحد جانيه وهو من جنسه وكذلك وجه النهار أوله ولا يقال لجميع النهار... والوجه في اللغة مستقبل كل شيء لأنه أول ما يواجه منه، ووجه الرأي والأمر ما يظهر أنه صوابه وهو في كل محل بحسب ما يضاف إليه، فإن أضيف إلى زمن كان الوجه زمنا، وإن أضيف إلى حيوان كان بحسبه، وإن أضيف إلى ثوب أو حائط كان بحسبه، وإن أضيف إلى من ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] كان وجهه تعالى كذلك".^(١)

وهنا ينبغي التنبيه إلى أن معرفة ما إذا كان التعبير بالوجه عن الذات تفسير باللازم أم تأويل لا يدرك إلا بمعرفة القائل ومعرفة منهجه في الصفات، فمثلا قال النسفي وهو من الخلف في الصفات: ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢] ليست نفقتكم إلا ابتغاء وجه الله، أي: رضا الله ولطلب ما عنده".^(٢) هنا اتفقت عبارته مع عبارة السلف من حيث الشكل، إلا أن الفرق بينهما في الموقف من صفة الوجه، فالسلف يثبتون الوجه بينما الخلف ينفونه، ولذلك تعبير السلف تعبير عن لازم من لوازم الوجه مع اثبات الصفة كما صرح بذلك السمعاني.^(٣) وهذا

(١) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة، محمد بن محمد بن رضوان البعلبي، (ص:

٤٠٩)، وورد هذا النقل عند ابن القيم في توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم، أحمد

بن إبراهيم بن حمد، (٢/ ٢٩٩)، ولم أجد النص في الصواعق المرسلة فلا بد أنه من المفقود.

(٢) تفسير النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١/ ٢٢٢)

(٣) تفسير السمعاني (٢/ ١٠٨)

واضح من منهجهم دائماً، ومن عباراتهم غالباً، قال الشيخ ابن عثيمين: "يعني أنهم يفعلون ذلك لله وحده لا لأحدٍ سواه، وفي الآية إثبات الوجه لله تعالى، وقد أجمع علماء أهل السنة على ثبوت الوجه لله".^(١) فمثلاً: قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢]. فسر السلف ابتغاء الوجه بطلب رضا الله.^(٢) وقوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ١٩-٢٠]. فسر السلف بطلب رضا الله.^(٣) وقوله تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدْوَةِ وَالْعِشْيِ يُريدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الكهف: ٢٨] فسر البغوي،^(٤) القاسمي،^(٥) والشنقيطي.^(٦) بتحقيق الإخلاص. وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ ذَلِكَ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُريدُونَ وَجْهَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الروم: ٣٨]. وفسر الطبري بإرادة الله أي بالإخلاص إليه.^(٧) وفسر السمعاني: بطلب رضا الله.^(٨) وقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُمُ ءَاتِيَتُمْ مِّن رَّبِّكَ لَئِيْلَ يُرِيَبَ أَمْوَالُ النَّاسِ فَلَا يَرِيَبُوا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩]. فسر الطبري بطلب رضا الله، والقربة إليه.^(٩)

* * *

(١) تفسير العثيمين: الكهف (ص: ٥٨)

(٢) انظر مثلاً: تفسير السمعاني (١/ ٢٧٦)

(٣) انظر مثلاً: معالم التنزيل، البغوي، (٨/ ٤٤٩)

(٤) معالم التنزيل، البغوي، (٥/ ١٦٦)

(٥) محاسن التأويل، القاسمي، (٧/ ٢٩)

(٦) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشنقيطي، (٣/ ٢٦٣)

(٧) جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢٠/ ١٠٣)

(٨) السمعاني، (٤/ ٢١٥)

(٩) جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢٤/ ٩٨)

المطلب الثالث: الدلالة ببقاء الوجه على بقاء الله

ورد هذا في موضعين:

الأولى: قال تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۖ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧]، ومن السلف من فسر الوجه هنا بدلالته المطابقة وأثبتوا صفة الوجه لله عز وجل، قال الشنقيطي ها هنا: "الوجه صفة من صفات الله العلي وصف بها نفسه، فعلياً أن نصدق ربنا ونؤمن بما وصف به نفسه، مع التنزيه التام عن مشابهة صفات الخلق".^(١) ومنهم من أعاد عبارة القرآن، كالطبري حيث قال: كل من من على ظهر الأرض من جن وإنس فإنه هالك، ويبقى وجه ربك يا محمد ذو الجلال والإكرام،^(٢)

ومنهم من فسره بأحد لوازمه فقال: ويبقى ربك أو ذات ربك؛ لأن من لوازم بقاء وجه الله بقاء ذاته، وهذا تعبير أكثرهم، ومهم: شيخ الإسلام.^(٣) والقنوجي.^(٤) والقاسمي،^(٥) والسعدي.^(٦) ومنهم من عبر عن الوجه بوصف من أوصاف الله، قال قال البغوي: "ذو العظمة"^(٧). كأنه يعني ويبقى الله.

وهنا لا بد من التأكيد على ما ذكرته سابقاً من أن التعبير عن الوجه بالذات لا يصح إلا على اعتبار أن الوجه والذات متلازمان، وإثبات أحدهما إثبات للآخر، أما إذا كان المقصود أن الوجه غير مراد وأن المراد الذات والوجه مجاز وحقيقته الذات

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، الشنقيطي، (٧ / ٥٠١)

(٢) جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢٣ / ٣٨)

(٣) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (٢ / ٤٣٤)

(٤) فتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي، (١٣ / ٣٢٥)، قال الغمراوي في كتابة المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات عند تفسير القنوجي الوجه بالذات: "هذا مذهب المعطلة مع أن القنوجي من المثبتين وقد عده الغمراوي نفسه من المثبتين" (الغمراوي: ص ٦٣٠)، وهذا خطأ وتفسير القنوجي للوجه بالذات تفسير باللائم، وهو تفسير شيخ الإسلام كما بينت.

(٥) محاسن التأويل، القاسمي، (٩ / ١٠٦)

(٦) تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٨٣٠)

(٧) معالم التنزيل، البغوي، (٧ / ٤٤٥)

فهذا تأويل باطل. قال الشيخ ابن عثيمين: "إن قلت: المراد بالوجه الذات فيخشى أن تكون حرفت، وإن أردت بالوجه نفس الصفة أيضًا وقعت في محذور، وهو ما ذهب إليه بعض من لا يقدر الله حق قدره، حيث قالوا: إن الله يفتنى إلا وجهه، إذن ماذا تصنع؟! الجواب: إن أردت بقولك: إلا ذاته، يعني: أن الله تعالى يبقى هو نفسه مع إثبات الوجه لله، فهذا صحيح، ويكون هنا عبر بالوجه عن الذات لمن له وجه. وإن أردت بقولك: الذات: أن الوجه عبارة عن الذات بدون إثبات الوجه، فهذا تحريف وغير مقبول، وعليه فنقول: ﴿إِلَّا وَجْهَهُ﴾، أي: إلا ذاته المتصفة بالوجه، وهذا ليس فيه شيء؛ لأن الفرق بين هذا وبين قول أهل التحريف أن هؤلاء يقولون: إن المراد بالوجه الذات ولا وجه له، فعبر به عن الذات".^(١)

الثاني: قال تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]. القول في هذه الآية كسابقتها، يقول الشيخ ابن عثيمين: "يقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ﴾ [القصص: ٨٨] أي: فان، كقوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]. وقوله: ﴿إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] توازي قوله: ﴿وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]. فالمعنى: كل شيء فان وزائل، إلا وجه الله عز وجل، فإنه باق، ولهذا قال: ﴿لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٨٨] فهو الحكم الباقي الذي يرجع إليه الناس".^(٢)

فسر أكثر المفسرين السلف الوجه بالذات؛ لأن بقاء الوجه من لوازمه بقاء الذات، ومنهم من صرح مع ذلك بإثبات صفة الوجه كالسمعاني حيث قال: "ذكر الله تعالى (الوجه) في أحد عشر موضعا من القرآن، قد بينا أنه صفة من صفات الله، يؤمن به على ما ذكره الله تعالى".^(٣) ومنهم من اقتصر على التفسير بلازمها وهو بقاء

(١) شرح العقيدة الواسطية، ابن عثيمين (١/ ٢٩٠-٢٩١)

(٢) شرح العقيدة الواسطية، ابن عثيمين (١/ ٢٨٥-٢٨٦)

(٣) تفسير السمعاني (٤/ ١٦٤)

الذات، وكذلك فعل البغوي،^(١) وابن كثير،^(٢) والقنوجي،^(٣) والقاسمي.^(٤) والسعدي.^(٥)

أما الطبري فذكر الخلاف في معنى الوجه، وذكر قولهم كل شيء هالك إلا هو، وذكر قولهم إلا ما أريد به وجهه.^(٦) والقول الأول هو ما صرح به الطبري عند قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۖ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧] قال: ويبقى وجه ربك يا محمد ذو الجلال والإكرام.^(٧) وهذا تفسير باللائم ولا إشكال عليه. لكن الإشكال في القول الثاني الذي ذكره الطبري دون أن يعترض عليه أو يرده، وهو منقول عن غير واحد من الصحابة والتابعين، عزاه الواحدي لابن عباس.^(٨) ورواه ابن أبي حاتم عن مجاهد وسفيان الثوري.^(٩) وعزاه وعزاه ابن كثير لمجاهد والثوري،^(١٠) وهو أحد قولين عند البخاري.^(١١) والإشكال في أن التلازم بين الوجه والعمل الذي أريد به الوجه غير ظاهر، لكن ليس من السهل رد هذا القول بحجة أنه تأويل؛ لأنه مروي عن بعض الصحابة والتابعين - كما قلت - ومنهجهم الإثبات. لذا إن صح نقل هذا القول عنهم لا بد من أن يكون تفسيراً باللائم أدركوه ولم يظهر لي. مع ذلك تبقى الشبهة واردة؛ لأن التفسير باللائم يعني أن المطابق واللائم لا ينفكان البتة، كتفسير الوجه بالذات، إذ لا يتصور انفكاك أحدهما عن الآخر، فبقاء الوجه يستلزم بقاء الذات. لكن وجه الله غير ملازم لما أريد به وجه

(١) معالم التنزيل، البغوي، (٦ / ٢٢٨)

(٢) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (٦ / ٢٦٢-٢٦٢)

(٣) فتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي، (١٠ / ١٦٠)

(٤) محاسن التأويل، القاسمي، (٧ / ٥٤٢)

(٥) تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٦٢٦)

(٦) جامع البيان، الطبري، ت شاکر، (١٩ / ٦٤٣)

(٧) جامع البيان، الطبري، ت شاکر، (٢٣ / ٣٨)

(٨) التفسير البسيط، الواحدي، (١٧ / ٤٧٩)

(٩) تفسير ابن أبي حاتم، (٩ / ٣٠٢٨)

(١٠) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (٦ / ٢٦٢-٢٦٢)

(١١) صحيح البخاري، كتاب التفسير، (٦ / ١١٢)

الله ويمكن أن ينفكا، بأن يبقى وجه الله وتفنى كل المخلوقات. وأعمال العباد التي أريد بها وجه الله مخلوقة، وجاء في مختصر الصواعق أن الثواب مخلوق، وحمل الوجه على الثواب المنفصل باطل؛ لأن اللغة لا تحتل ذلك، ولا يعرف أن الجزاء يسمى وجهها للذي يجازي.^(١)

ويمكن أن يسوغ بأن يقال المقصود كل شيء هالك إلا أجر العمل الذي أريد به وجه الله، وهذا جائز؛ لأن أجور الأعمال باقية لا تفنى؛ لأن الجنة لا تفنى، ولذلك جوزها الشيخ ابن عثيمين مع تأخير على المعنى المشهور. قال الشيخ ابن عثيمين: "وقيل في معنى الآية ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، أي: إلا ما أريد به وجهه. قالوا: لأن سياق الآية يدل على ذلك: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٨٨]، كأنه يقول: لا تدع مع الله إلها آخر فتشرك به؛ لأن عملك وإشراكك هالك، أي: ضائع سدى، إلا ما أخلصته لوجه الله، فإنه يبقى؛ لأن العمل الصالح له ثواب باق لا يفنى في جنات النعيم. ولكن المعنى الأول أسد وأقوى. وعلى طريقة من يقول بجواز استعمال المشترك في معنييه، نقول: يمكن أن نحمل الآية على المعنيين، إذ لا منافاة بينهما، فتحمل على هذا وهذا، فيقال: كل شيء يفنى إلا وجه الله عز وجل، وكل شيء من الأعمال يذهب هباء، إلا ما أريد به وجه الله. وعلى أي التقديرين، ففي الآية دليل على ثبوت الوجه لله عز وجل، ولكن المعنى الأول أسد وأقوى".^(٢)

وجوزه ابن كثير بأن يكون الكلام إخباراً عن كل الأعمال بأنها باطلة إلا ما أريد بها وجه الله عز وجل من الأعمال الصالحة. وعليه فالقول الأول مقتضاه أن كل

(١) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتزلة (ص: ٤٠٩)، توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم (٢/ ٣٠١)، ولم أجد النص في الصواعق المرسلة فلا بد أنه من الجزء المفقود.

(٢) شرح العقيدة الواسطية، ابن عثيمين (١/ ٢٨٦)

الذوات فانية إلا ذاته، والثاني مقتضاه أن كل الأعمال زائلة ولا قيمة لها، إلا ما أريد به وجه الله فهو باق، وكلام ابن كثير هذا محمول على أن بقاء الأعمال على بقاء أجرها عند الله.^(١)

ومما فُسر به الوجه هنا الملك، قال البخاري في تفسير سورة القصص: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]: «إلا مُلْكُهُ، ويقال إلا ما أريد به وجهه».^(٢) قال ابن حجر: «قوله {إِلَّا وَجْهَهُ} إلا ملكه في رواية النسفي، (وقال معمر فذكره- أي ذكر كلام البخاري إلا ملكه) ومعمر هذا هو أبو عبيدة بن المثنى، وهذا كلامه في كتابه مجاز القرآن، لكن بلفظ إلا هو»^(٣).^(٤) وتوضيح كلام ابن حجر أن رواية النسفي عن البخاري صحيحه على النحو الآتي: «كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ» [القصص: ٨٨]: «إلا ما أريد به وجهه، وقال معمر إلا ملكه، وبهذه الرواية يكون تفسير الوجه بالملك قول لمعمر أبي عبيدة بن المثنى رواه البخاري عنه، وليس تفسيراً له، أما تفسيره فهو قوله إلا ما أريد به وجهه. وغير بعيد أن يكون الكلام للبخاري، وسواء كان له أو كان لمعمر فإنه نقله ويبدو أنه راضيه. وقد يقال: إن البخاري أول الوجه بالملك؛ لأن الملك مخلوقات تفنى، وليست من لوازم الوجه، لكن هذا الفهم غير صحيح، كذلك لن يستقيم؛ لأن كل شيء هو ملك لله، فيكون المعنى: كل شيء هالك إلا كل شيء، وهذا باطل.

وعليه ليس معنى الملك الذي يريده البخاري الملك الذي يختص بحياسة الأشياء المملوكة؛ لأن الأشياء مخلوقات تفنى وليست من لوازم الوجه، إنما المقصود الملك الذي يعني الرئاسة والتصرف، وهذا من لوازم بقاء الذات وهي من لوازم بقاء الوجه، فبقاء الوجه يستلزم كما ذكرنا بقاء الذات، وبقاء الذات يستلزم

(١) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (٦/ ٢٦٢-٢٦٢)

(٢) صحيح البخاري، كتاب التفسير، (٦/ ١١٢)

(٣) قال أبو عبيدة في مجاز القرآن: {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ} مجازة: إلا هو. انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (٢/ ١١٢).

(٤) فتح الباري، ابن حجر (٨/ ٥٠٥)

بقاء رئاسته وسلطته عز وجل، ولهذا مثيل في القرآن هو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ
بَرْزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴿١٦﴾﴾
[غافر: ١٦]، ومعناه: "يقول الرب: لمن السلطان اليوم؟ وذلك يوم القيامة، فيحيب
نفسه: (لِلَّهِ الْوَاحِدِ) الذي لا مثل له ولا شبيه".^(١)

ثم إن البخاري على منهج السلف - وهذا معروف عنه - صرح به، وفسره بناء
عليه، والذي يؤكد ذلك أن البخاري عقد باباً في كتاب التوحيد سماه باب قول الله
تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] وروى فيه عن جابر بن
عبد الله قال: "لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ
فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ»،
فَقَالَ: ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكَ﴾ [الأنعام: ٦٥]، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
«أَعُوذُ بِوَجْهِكَ»، قَالَ: ﴿أَوْ يَلْبِسُكُمْ شَيْعًا﴾ [الأنعام: ٦٥]، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (هَذَا أَيْسَرُ).^(٢)

* * *

(١) تفسير الطبري، جامع البيان ت شاكر (٢١ / ٣٦٦)
(٢) صحيح البخاري (٦ / ٥٦).

المطلب الرابع

دلالة الوجه في قوله تعالى: ﴿فَشَرَّ وَجْهٌ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]

جاء في سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَشَرَّ وَجْهٌ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما هاجر إلى المدينة، وكان أكثر أهلها اليهود، أمره الله عز وجل أن يستقبل بيت المقدس، ففرحت اليهود فاستقبلها رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعة عشر شهرا، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب قبلة إبراهيم عليه السلام، فكان يدعو وينظر إلى السماء، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [سورة البقرة: ١٤٤] إلى قوله: ﴿قُولُوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [سورة البقرة: ١٥٠]، فارتاب من ذلك اليهود، وقالوا: (مَا وَلَاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا) * سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا [سورة البقرة: ١٤٢]، فأنزل الله عز وجل: ﴿قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١١٥]، وقال: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَشَرَّ وَجْهٌ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥].^(١)

(١) جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢/ ٥٢٧)، قال أحمد شاكر: "وعلي: هو ابن أبي طلحة الهاشمي: ثقة، تكلموا فيه. والراجح أن كلامهم فيه من أجل تشيعه. ولكن لم يسمع من ابن عباس، فروى ابن أبي حاتم في المراسيل، ص: ٥٢، عن دحيم قال: "إن علي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس التفسير". وروى عن أبيه أبي حاتم مثل ذلك. وفي التهذيب أنه ذكره ابن جبان في الثقات، وقال: "روى عن ابن عباس، ولم يره". فهذا إسناد ضعيف، لانقطاعه. ولكن معناه ثابت عن ابن عباس، من وجه صحيح. فرواه أبو عبيد القاسم بن سلام، في كتاب النسخ والمنسوخ - فيما نقل ابن كثير ١: ٢٨٨ - "أخبرنا حجاج بن محمد، أخبرنا ابن جريج، وعثمان بن عطاء، عن عطاء، عن ابن عباس.. فذكر نحوه. وهذا إسناد صحيح، من جهة رواية ابن جريج عن عطاء، وهو ابن أبي رباح. وأما "عثمان ابن عطاء"، فإنه "الخراساني". وهو ضعيف. وحجاج بن محمد: سمعه منهما، من ثقة ومن ضعيف، فلا بأس. ورواه الحاكم ٢: ٢٦٧ - ٢٦٨، من طريق ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس. وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه السياقة". ووافقه الذهبي. وهو كما قال. وذكره السيوطي ١: ١٠٨، ونسبه لأبي عبيد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والحاكم وصححه، والبيهقي في سننه".

وقد ورد في معنى الوجه هنا عن أئمة السلف قولان معتبران هما:

القول الأول: أن الوجه ليس صفة للرحمن، بل معناه القبلة أو الجهة أو نحو ذلك، وعليه فإن هذه الآية ليست من آيات الصفات، وأن ما جرى على لفظ الوجه ليس تأويلاً لصفة من صفات الله، بل هو تأويل للفظ الوجه الذي وضع للدلالة على المعنى المعلوم إلى الدلالة على معنى الجهة أو القبلة، أو أن هذا ليس تأويلاً للفظ بل لفظ الوجه وضع أصلاً للدلالة على الوجه المعلوم والجهة فهو من المشترك اللفظي.

القول الثاني: أن الوجه صفة للرحمن عز وجل. وتفصيل ذلك فيما يلي:

القول الأول: الوجه في قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] ليس صفة من صفات ذات الله

قال بعض السلف الوجه ليس صفة من صفات ذات الله، لأن الآية نزلت في حال السفر، إذا صلى الإنسان النافلة، فإنه يصلي حيث كان وجهه، أو إذا اشتبهت القبلة، فإنه يتحرى ويصلي حيث كان وجهه. فالوجه بمعنى الجهة لقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيًا﴾ [البقرة: ١٤٨]، فالمراد بالوجه الجهة، أي: فثم جهة الله، أي: فثم الجهة التي يقبل الله صلاتكم إليها. نقله البغوي عن مجاهد وقتادة، قالوا: فثم قبلة الله، والوجه والجهة القبلة.^(١)

وقال شيخ الإسلام: "يغلط الناس في هذا الموضع، إذا تنازع النفاة والمثبتة في صفة، ودلالة نصٍ عليها، يريد المريد أن يجعل ذلك اللفظ حيث ورد دالاً على الصفة وظاهراً فيها. ثم يقول النافي: وهناك لم تدل على الصفة فلا تدل هنا. وقد يقول بعض المثبتة: دلت هنا على الصفة فتكون دالة هناك. بل لما رأوا بعض النصوص تدل على الصفة جعلوا كل آية فيها ما يتوهمون أنه يضاف إلى الله تعالى إضافة صفة من آيات الصفات".^(٢)

(١) معالم التنزيل، البغوي، (١/ ١٣٩)

(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (٦/ ١٥).

ثم ذكر مثالين أحدهما صفة الوجه، وذكر أن كلا الطائفتين المبتتين والنافين كلما قرأ آية فيها ذكر الوجه جعلها من موارد النزاع، فالمثبت يجعلها من الصفات التي لا تأول بالصرف، والنافي يرى أنه إذا قام الدليل على أنها ليست صفة فكذلك غيرها. ثم ذكر بعد ذلك إحدى مناظراته مع النفاة وجاء فيها: أن المراد بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوْا فَشَرَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] قبله الله، وليست من آيات الصفات أصلاً، ولا تدرج في عموم قول من يقول: لا تؤول آيات الصفات. "والوجه هو الجهة في لغة العرب، يقال: قصدت هذا الوجه وسافرت إلى هذا الوجه أي: إلى هذه الجهة، وهذا كثير مشهور فالوجه هو الجهة وهو الوجه، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٨] أي متوليها، فقوله تعالى: ﴿وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٨] كقوله: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوْا فَشَرَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، كلتا الآيتين في اللفظ والمعنى متقاربتان، وكلاهما في شأن القبلة والوجه والجهة هو الذي ذكر في الآيتين: أنا نوليّه: نستقبله. قلت: والسياق يدل عليه لأنه قال: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوْا﴾ [البقرة: ١١٥] وأين من الظروف وتولوا أي تستقبلوا. فالمعنى: أي موضع استقبلتموه فهناك وجه الله، فقد جعل وجه الله في المكان الذي يستقبله هذا بعد قوله: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١١٥] وهي الجهات كلها كما في الآية الأخرى: ﴿قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢]. فأخبر أن الجهات له فدل على أن الإضافة إضافة تخصيص وتشريف، كأنه قال جهة الله وقبله الله. ولكن من الناس من يسلم أن المراد بذلك جهة الله أي قبله الله، ولكن يقول: هذه الآية تدل على الصفة وعلى أن العبد يستقبل ربه كما جاء في الحديث: (إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَلَا يَبْصُقُ قَبْلَ وَجْهِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ)،^(١) وكما في قوله: (لَا يَزَالُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

(١) صحيح البخاري (١/ ٩٠)، وصحيح مسلم (١/ ٣٨٨).

مُقْبِلًا عَلَى عَبْدِهِ فِي صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ، فَإِذَا التَفَتَ صَرَفَ وَجْهَهُ عَنْهُ^(١)، ويقول: إن الآية دلت على المعنيين. فهذا شيء آخر ليس هذا موضعه. والغرض أنه إذا قيل: ﴿فَشَرَّ وَجْهُ اللَّهِ^(١١٥)﴾ [البقرة: ١١٥] لم يكن هذا من التأويل المتنازع فيه، الذي ينكره منكره وتأويل آيات الصفات، ولا هو مما يستدل به عليهم المثبتة، فإن هذا المعنى صحيح في نفسه، والآية دالة عليه، وإن كانت دالة على ثبوت صفة فذاك شيء آخر، ويبقى دلالة قولهم: ﴿فَشَرَّ وَجْهُ اللَّهِ^(١١٥)﴾ [البقرة: ١١٥] على فثم قبله الله هل هو من باب تسمية القبلة وجها باعتبار أن الوجه والجهة واحد؟ أو باعتبار أن من استقبل وجه الله فقد استقبل قبلة الله؟ فهذا فيه بحوث ليس هذا موضعها^(٢).

وذهب إلى أن الوجه هنا القبلة ابن كثير وروى عن عكرمة عن ابن عباس: ﴿فَشَرَّ وَجْهُ اللَّهِ^(١١٥)﴾ [البقرة: ١١٥] قال: قبلة الله أينما توجهت شرقا أو غربا. وعن مجاهد مثله^(٣) وكذلك قال القنوجي^(٤).

القول الثاني: الوجه من صفات الله الذاتية:

وممن اختار ذلك السمعاني، وبعد أن نقل عن مجاهد أن وجه الله بمعنى القبلة، وبمعنى الجهة وبمعنى رضا الله وقصد الله قال: "ذكر الله تعالى الوجه في كتابه في أحد عشر موضعا، وهو صفة لله تعالى وتفسيره: قراءته والإيمان به"^(٥). والظاهر هنا أن السمعاني ذكر الأقوال واختار القول الأخير، يدل على ذلك أنه قال: "ذكر الله تعالى الوجه في كتابه في أحد عشر موضعا، وهو صفة لله تعالى"، وإذا عددنا الآيات

(١) من حديث أبي ذر مرفوعا (لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته ما لم يلتفت، فإذا صرف وجهه عنه انصرف). وله شاهد من حديث الحارث الأشعري بلفظ (إن الله عز وجل ينصب وجهه لعبده ما لم يلتفت) رواه أحمد (٢٠٢/٤)، (٩٣٠)، ورواه الترمذي (٢٨٦٣)، وقال: حديث حسن صحيح غريب. انظر: (صحيح ابن حبان - محققا ٦/ ٦٥).

(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (٦/ ١٥-١٧). ١٩٩٥ م.

(٣) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (١/ ٣٩١).

(٤) فتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي، (١/ ٢٦٠).

(٥) تفسير السمعاني (١/ ١٢٩).

التي ورد فيها لفظ الوجه منسوباً لله عز وجل سنجد أنها عشرة مواضع هذا الحادي عشر منها. وممن عد الوجه هنا من صفات الله عز وجل ابن القيم^(١) والسعدي^(٢). وكذلك الشيخ ابن عثيمين: حيث قال في الوجه هنا: "اختلف فيه المفسرون من السلف، والخلف، فقال بعضهم: المراد به وجه الله الحقيقي؛ وقال بعضهم: المراد به الجهة: ﴿فَشَرَّ وَجْهٍ أَلَّهَ﴾ [البقرة: ١١٥] يعني: في المكان الذي اتجهتم إليه جهة الله عز وجل؛ وذلك؛ لأن الله محيط بكل شيء؛ ولكن الراجح أن المراد به الوجه الحقيقي؛ لأن ذلك هو الأصل؛ وليس هناك ما يمنعه؛ وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى قِبَل وجه المصلي^(٣).

واستدل هؤلاء على ذلك بأدلته كثيرة منها:

١ - أنه بمعنى وجه الذي هو صفة للرحمن في سائر الآيات التي ذكر فيها الوجه مضافاً لله، فإنه قد اطرء مجيئه في القرآن والسنة مضافاً إلى الرب تعالى على طريقة واحدة ومعنى واحد، فليس فيه معنيان مختلفان في جميع المواضع غير الموضع الذي هنا، وهذا لا يتعين حمله على القبلة والجهة، ولا يمتنع أن يراد به وجه الرب حقيقة، فحمله على معنى وجه الله كنظائره كلها أولى.

٢ - أن الآية لو احتملت كل واحد من الأمرين (الوجه والجهة) لكان الأولى بها إرادة وجهه الكريم ذي الجلال والإكرام؛ لأن المصلي مقصوده التوجه إلى ربه، فكان من المناسب أن يذكر أنه إلى أي الجهات صليت فأنت متوجه إلى ربك، فالله تعالى فوق العالم محيط بالمخلوقات عال عليها بكل اعتبار، وأينما ولي المصلي فهي قبلة الله وهو مستقبل وجه ربه، كما تواترت بذلك الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل قوله: (إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَلَا يَبْصُقْ قِبَلَ وَجْهِهِ،

(١) سنن الترمذي ت شاكر (٥ / ١٤٨)، وصححه الالباني، مسند أحمد ط الرسالة (٢٨ / ٤٠٥)

(٢) تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٦٣-٦٤)

(٣) تفسير العثيمين: الفاتحة والبقرة (٢ / ١٣).

فَإِنَّ اللَّهَ قَبَلَ وَجْهَهُ إِذَا صَلَّى^(١). وقوله: (وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَكُمْ بِالصَّلَاةِ، فَإِذَا صَلَّيْتُمْ فَلَا تَلْتَفِتُوا فَإِنَّ اللَّهَ يَنْصِبُ وَجْهَهُ لَوَجْهِ عَبْدِهِ فِي صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ)^(٢).

٣- أنه لا يعرف إطلاق وجه الله على القبلة لغة ولا شرعا ولا عرفا بل القبلة لها اسم يخصها، والوجه له اسم يخصه، فلا يدخل أحدهما على الآخر ولا يستعار اسمه له، نعم، القبلة تسمى وجهة، كما قال تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّهَا فَاسْتَفِيقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٤٨]، وقد تسمى جهة وأصلها وجهة، لكن أعلت بحذف فائها كزنة وعدة، وإنما سميت قبلة ووجهة لأن الرجل يقابلها ويواجهها بوجهه، وأما تسميتها وجها فلا عهد به.

٤- أن الآية في سياق لا يعرض فيها للقبلة ولا لحكم الاستقبال، بل سياقها لمعنى آخر وهو بيان عظمة الرب، فذكر في أول الآية إحاطة ملكه في قوله: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١١٥] فنبهنا بذلك على ملكه لما بينهما، ثم ذكر عظمته سبحانه وأنه أكبر وأعظم من كل شيء، فأين ما ولى العبد وجهه فثم وجه الله، ثم ختم باسمين دالين على السعة والإحاطة فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَسِعَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٥]، فذكر اسم الواسع عقيب قوله: ﴿فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] كالنفسير والبيان والتقرير له. فالمقام مقام تقرير لأصول التوحيد والإيمان والرد على المشركين، لا بيان فرع معين جزئي^(٣). أما قول شيخ الإسلام: "والسياق يدل عليه لأنه قال: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُو﴾ [البقرة: ١١٥] وأين من الظروف وتولوا أي تستقبلوا. فالمعنى: أي موضع استقبلتموه فهناك وجه الله، فقد جعل وجه الله في

(١) صحيح البخاري (١/ ٩٠)، صحيح مسلم (١/ ٣٨٨)

(٢) سنن الترمذي ت شاكر (٥/ ١٤٨)، وصححه الألباني، مسند أحمد ط الرسالة (٢٨/ ٤٠٥)

(٣) من كلام ابن القيم في الصواعق المرسلية باختصار وتصرف، انظر: مختصر الصواعق المرسلية على الجهمية والمعتلة (ص: ٤١٣-٤١٩)، ونقل عنه كذلك في توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم (٢/ ٣٠٣-٣٠٦)، وقول ابن القيم هذا لم أجده في كتابه الصواعق المرسلية المطبوع فلا بد أنه في الجزء المفقود من الكتاب.

المكان الذي يستقبله هذا بعد قوله: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١١٥] وهي الجهات كلها كما في الآية الأخرى: ﴿قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢].^(١) فهو صحيح من ناحية أن المقصود أي موضع استقبلتموه فهناك وجه الله على المعنى الحقيقي للوجه في اللغة والقرآن لا الوجه بمعنى الجهة.

قال الطبري: "فإن قال قائل: وما هذه الآية من التي قبلها؟ قيل: هي لها مواصلة. وإنما معنى ذلك: ومن أظلم من النصاري الذين منعوا عباد الله مساجده أن يذكر فيها اسمه، وسعوا في خرابها، والله المشرق والمغرب، فأينما توجهوا وجوهكم فاذكروه، فإن وجهه هنالك، يسعكم فضله وأرضه وبلاده، ويعلم ما تعملون، ولا يمنعكم تخريب من خرب مسجد بيت المقدس، ومنعهم من منعوا من ذكر الله فيه - أن تذكروا الله حيث كنتم من أرض الله، تبتغون به وجهه".^(٢)

والذي أرجحه أن المراد بالوجه هنا هو ذات المراد منه في سائر المواضع التي ورد فيها مضافا إلى الله. ولكن يجب لفت النظر هنا إلى أن تفسير بعض السلف للوجه بأنه القبلة لا يعني أنهم أولوا الصفة، بل أولوا لفظا رأوا أنه لم يوضع أصلا للدلالة على الصفة، وبالتالي فالآية عندهم ليست من آيات الصفات، وكونهم حملوه في مواضع على أنه صفة لا يعني أن يحملوه كذلك في سائر المواضع، فاللفظ لا ينفك عن الآية، والآية لا تنفك عن السياق، وكل سياق له نظرة خاصة به، وربما تتشابه السياقات وربما تختلف.

* * *

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (١٧/٦). ١٩٩٥ م.

(٢) جامع البيان، الطبري، (٢/٥٣٦).

المبحث الثالث: صفة العينين

المطلب الأول: إثبات صفة العينين.

منهج السلف إثبات عين الله عز وجل من غير تكيف ولا تشبيه ولا تمثيل، دلت على ذلك نصوص من القرآن والسنة وعلى ذلك إجماع السلف قال الشيخ ابن عثيمين: "عين حقيقة، ودليل ذلك أن الله أثبتها لنفسه في غير موضع، وأثبت الرؤية في غير موضع، وإثبات هذا تارة وهذا تارة يدل على التغاير بينهما، فالرؤية شيء والعين شيء آخر، فقوله تعالى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ [التوبة: ١٠٥]، وقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ [العلق: ١٤]، فهاتان في الرؤية. ولكن: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ (القمر: الآية ١٤) ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: الآية ٣٩] فهاتان الآيتان ليستا في الرؤية، بل أثبتتا عيناً مخالفة للرؤية، ولهذا نقول: إن العين صفة حقيقة، نظير مسمائها بالنسبة لنا أبعاد وأجزاء، لكننا لا نقول: إن العين بعض من الله أو جزء منه؛ لأن ذلك ممتنع على الله حسب فهم البعض والجزء؛ فالبعض والجزء هو ما جاز أن يفصل عن الكل، وهذا بالنسبة لصفات الله ممتنع".^(١)

الأدلة من القرآن: ورد لفظ العين والأعين في القرآن مضافاً إلى الله عز وجل في خمسة مواضع منها:

- ١- قال تعالى: ﴿وَأَصْنَعُ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحَيْنَا وَلَا تَخْطُبِنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [هود: ٣٧].
- ٢- قال تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ [الطور: ٤٨].
- ٣- قال تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ﴾ [القمر: ١٤].

(١) شرح العقيدة السفارينية، ابن عثيمين، (١/ ٢٦٧)

الأدلة من السنة :

قال البخاري. رحمه الله تعالى.: باب قول الله. تعالى: ﴿وَلْيُصْنَعْ عَلَى عَيْنَيْ﴾ [طه: ٣٩] وقوله. جل ذكره: ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]. ثم ساق بسنده حديث عبد الله بن عمر. رضي الله عنهما. قال: (ذُكِرَ الدَّجَالُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ، إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى عَيْنِهِ - وَإِنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيُمْنَى، كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ).^(١)

* * *

(١) صحيح البخاري (٩ / ١٢١)

المطلب الثاني: دلالة العين المطابقة ودلالاتها الالتزامية

وردت العين مضافة إلى الله في ثلاث سياقات

- ١ - قصة نوح عليه السلام والطوفان الذي كان سيحل بديار قومه في ثلاثة مواضع في سورة هود وسورة (المؤمنون) وسورة القمر.
 - ٢ - قصة موسى عليه السلام وفرعون وتوعده بقتل الأطفال في سورة طه.
 - ٣ - قصة النبي صلى الله عليه وسلم مع كفار قريش في سورة الطور.
- هذه السياقات تتكلم عن أن هؤلاء الأنبياء عليهم السلام آمنون بحفظ الله ولا خوف عليهم، وجاء التعبير الدال على الحفظ بقوله تعالى ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ في أربعة مواضع وفي موضع واحد ﴿عَلَى عَيْنِي﴾، والغرض من هذا التعبير الدلالة على حفظ الله لهؤلاء الأنبياء بالإشارة إلى أنهم بمرأى من الله، وأنه يرقبهم ويحفظهم، واستخدمت صفة العين للدلالة على الرؤية؛ لأن من لوازم العين والرؤية الحفظ والرعاية.

قال الشيخ ابن عثيمين: "من السلف من فسر قوله تعالى: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾، بقوله: بمرأى منا. وهو تفسير باللائم، مع إثبات الأصل، وهي العين، وأهل التحريف يقولون: بمرأى منا، بدون إثبات العين، لكن ذكر العين هنا أشد تأكيداً وعناية من ذكر مجرد الرؤية، وليس المقصود أن محمد صلى الله عليه وسلم بعين الله، وسط العين، كما تقول: زيد بالبيت. زيد بالمسجد، فالباء ليست للظرفية بل الباء للمصاحبة، إذا قلت: أنت بعيني، يعني: أن عيني تصحبك وتنظر إليك، لا تنفك عنك، فالمعنى: أن الله عز وجل يقول لنبيه: أصبر لحكم الله، فإنك محوط بعنايتنا وبرؤيتنا لك بالعين حتى لا ينالك أحد بسوء".^(١)

وقد جاءت تفسيرات أئمة السلف تدور حول لوازم صفتي الرؤية والعين بعبارات متقاربة وهي:

(١) شرح العقيدة الواسطية، ابن عثيمين (١/ ٣١٤-٣١٦)

- ١ - بحفظنا، وهو من لوازم الرؤية، قاله أكثر المفسرين.
 - ٢ - بوحينا، نسبة الطبري لمجاهد،^(١) وملازمة الوحي للعين ليست واضحة، وربما يقصد أن الله يرى أنبياءه ويوحى لهم فعل ما يحفظهم.
 - ٣ - بعلمنا، نقله البغوي عن مقاتل،^(٢) وهو من لوازم رؤية الله.
 - ٤ - المرأى والحفظ؛ لكون الثاني من لوازم الأول.
 - ٥ - المرأى والحفظ والرضاء؛ لكون الرضا من لوازم الحفظ والحفظ من لوازم المرأى.
 - ٦ - المرأى والمحبة والإرادة؛ أما المحبة فمن لوازم رؤية العناية والحفظ، وأما الإرادة فملازمتها للرؤية غير واضحة، وربما تكون الملازمة في أن رؤية المحبة والرعاية تستلزم الإرادة لتحقيق الرعاية.
- والتفسير باللازم هو المقصود من النص في هذه السياقات؛ لأن التعبير لم يأت في معرض وصف الله بل جاء للإشارة إلى رعاية الله وحفظه لأنبيائه، وهو من لوازم العين والرؤية وأثرها، ومن فسر بإثبات الصفة فقد راعى النص، ومن فسر بالرؤية والعناية فقد راعى السياق، وكلاهما مثبت إما بمنطوق عبارته أو بمفهومها.
- هذا إجمال لتفسيرات السلف للفظ العين المضافة لله عز وجل وفيما يلي تفصيل وتمثيل لذلك.

أولاً: قال تعالى: ﴿وَأَصْنَعُ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحِّينَا﴾ [هود: ٣٧].

قال الطبري: بعين الله ووحيه كما يأمر، ونسب لمجاهد بوحينا كما نأمر.^(٣) واختار القاسمي: بحفظنا وكلاءتنا، وقال: "كأن معه من الله عز وجل حفاظاً وحراساً، يكلّونه بأعينهم من التعدي من الكفرة، ومن الزيف في الصنعة".^(٤) وكذا

(١) جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (١٥ / ٣٠٨)

(٢) معالم التنزيل، البغوي، (٤ / ١٧٣)

(٣) جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (١٥ / ٣٠٨)

(٤) محاسن التأويل، القاسمي، (٦ / ٩٢)

قال السعدي.^(١)

ونقل السمعاني: عن ابن عباس بمرأى منا، وعن الضحاك بمنظر منا، ونقل عن غيرهم برؤيتنا وحفظنا.^(٢)

ونقل البغوي عن مقاتل بعلمنا.^(٣)

واختار ابن كثير بمرأى منا،^(٤) وكذلك القنوجي: وقال بأعيننا أي بمرأى منا... وقال: وقيل بعلمنا لك (ثم قال) "والحق أن العين صفة من صفاته لا ندري كيفيتها، فيجب إمرارها على ظاهرها من دون تأويل ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل ولا تقدير".^(٥)

ثانيا: قال تعالى: ﴿وَلُصِّنَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩].

اختار الطبري لتغذى، ونقل وأنت بعيني في أحوالك كلها. (ثم قال) "وأولى التأويلين به، التأويل الذي تأوله قتادة، وهو (وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي) ولتغذى على عيني، ألقيت عليك المحبة مني، وعني بقوله (على عيني) بمرأى مني ومحبة وإرادة"،^(٦) وكذلك السمعاني،^(٧) والبغوي،^(٨) وابن كثير،^(٩) واختار ذلك القاسمي، القاسمي، وقال: "على عيني استعارة تمثيلية للحفظ والصون؛ لأن المصون يجعل بمرأى. قيل: و (على) بمعنى الباء لأنه بمعنى بمرأى مني، في الأصل".^(١٠) واختار ذلك السعدي.^(١١)

(١) تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٣٨٢)

(٢) تفسير السمعاني (٢/ ٤٢٧)

(٣) معالم التنزيل، البغوي، (٤/ ١٧٣)

(٤) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (٤/ ٣١٩)

(٥) فتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي، (٦/ ١٧٥)

(٦) جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (١٨/ ٣٠٤)

(٧) تفسير السمعاني (٣/ ٣٢٩)

(٨) معالم التنزيل، البغوي، (٥/ ٢٧٢)

(٩) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (٥/ ٢٨٤)

(١٠) محاسن التأويل، القاسمي، (٧/ ١٢٥)

(١١) تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٥٠٤)

ثالثاً: ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ [٤٨]
[الطور: ٤٨].

اختار الطبري: بمرأى منا وإحاطة وحفظ،^(١) واختار نحو ذلك كل المفسرين
المثبتين كالسمعاني،^(٢) وابن كثير،^(٣) والقنوجي،^(٤) والقاسمي،^(٥) والسعدي.^(٦)

* * *

(١) جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢٢ / ٤٨٨)

(٢) تفسير السمعاني (٥ / ٢٨١)

(٣) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (٧ / ٤٣٨)

(٤) فتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي، (١٣ / ٢٣٧)

(٥) محاسن التأويل، القاسمي، (٩ / ٥٥)

(٦) تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٨١٨)

المبحث الرابع: صفة اليدين

المطلب الأول: إثبات صفة اليدين.

لله عز وجل يدان كما ذكره الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم بلا كيف ولا شبه ولا مثل، ولا يقال إن يده قدرته أو نعمته.

الأدلة من القرآن: ورد لفظ اليد في القرآن مضافا إلى الله مفردا أو مثني أو جمعا في عشرة مواضع وفي موضع القبضة اليمين، منها:

١- قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤].

٢- قال تعالى: ﴿فَسُبْحَنَ الَّذِي يَبْدُوهُ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٨٣].

٣- قال تعالى: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإَدَى أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥].

٤- قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَتَاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧].

٥- قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠].

٦- قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١].

الأدلة من السنة:

١- عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "اِحْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُونَا خِيَّتَنَا وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الْجَنَّةِ، قَالَ لَهُ آدَمُ: يَا مُوسَى اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ، وَخَطَّ لَكَ بِيَدِهِ، أَتَلُوْنِي عَلَى أَمْرِ قَدَرَهُ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي

بِأَرْبَعِينَ سَنَةً؟ فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى ثَلَاثًا".^(١)

٢- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُّوا".^(٢)

٣- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ يَقْبِضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْأَرْضَ، وَتَكُونُ السَّمَوَاتُ يَمِينَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ".^(٣)

ذكر شيخ الإسلام: "لله تعالى يدان مختصتان به، ذاتيتان له كما يليق بجلاله، وأنه سبحانه خلق آدم بيده دون الملائكة وإبليس، وأنه سبحانه يقبض الأرض ويطوي السماوات بيده اليمنى، وأن يديه مبسوطتان، ومعنى بسطهما: بذل الجود وسعة العطاء؛ لأن الإعطاء والجود في الغالب يكون ببسط اليد ومدّها، وتركه يكون ضمّاً لليد على العنق، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩]، وصار من الحقائق العرفية أنه إذا قيل هو مبسوط اليد فهم منه يد حقيقية... وقال رحمه الله: "إن لفظ اليدين بصيغة التثنية لم يستعمل في النعمة ولا في القدرة؛ لأن استعمال لفظ الواحد في الاثنين أو الاثنين في الواحد لا أصل له في لغة العرب التي نزل بها القرآن، فقله: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، لا يجوز أن يراد به القدرة؛ لأن القدرة صفة واحدة، ولا يجوز أن يعبر بالاثنتين عن الواحد، ولا يجوز أن يراد به النعمة؛ لأن نعم الله لا تحصى، فلا يجوز أن يعبر عن النعم التي لا تحصى بصيغة التثنية".^(٤)

التثنية".^(٤)

وقد ورد لفظ اليد مضافاً إلى الله مفرداً ومثنىً وجمعاً في عدة سياقات سأذكرها في المطالب الآتية:

(١) صحيح البخاري (٨/ ١٢٦)، صحيح مسلم (٤/ ٢٠٤٢).

(٢) صحيح مسلم (٣/ ١٤٥٨)، مسند أحمد ط الرسالة (١١/ ٣٢)، قال شعيب الأرنؤوط صحيح على شرط الشيخين.

(٣) صحيح البخاري (٩/ ١٢٣)، صحيح مسلم (٤/ ٢١٤٨).

(٤) باختصار من مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (٦/ ٣٥١-٣٧٣).

المطلب الثاني: الدلالة باليد على الجود والخير

وهذا نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٣].

وفيما يلي عبارات السلف في التعبير عن معنى اليد:

في قوله تعالى ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]. ذكر المفسرون السلف في اليدين أقوالاً تعود إلى أحد المعاني التالية:

١ - يد الله صفة من صفاته، وهذا تفسير بالمطابق، وقول صريح في إثبات الصفة، وأكثر المفسرين على هذه الطريقة، ومنهم من اقتصر على هذا المعنى، ومنهم من أضاف إليه لازماً من لوازم الصفة، ومنهم من اقتصر على اللازم.

٢ - نعمته، ومقصودهم من التثنية ذكر نعمتين من نعم الله مثل نعمة الدنيا الظاهرة ونعمتها الباطنة وقيل: نعمة المطر والنبات وقيل: الثواب والعقاب، وهؤلاء التفتوا إلى تثنية اليدين فثنوا معناها، وأنا أرى أن هذا القول مرجوح، والراجح أن التثنية - كما سيأتي - دليل على أن الله يدين لا يدا واحدة.

وقيل نعمه عليهم. فإن العرب تقول: (لك عندي يد)، يعنون بذلك: نعمه، وهذا القول لا يختلف عن سابقه سوى أن القول السابق ثنى النعم بناء على تثنية اليدين، أما هذا فجمع.

٣ - ملكه، وذلك كقول العرب للمملوك: هو ملك يمينه، وفلان بيده عقدة نكاح فلانة، أي يملك ذلك، وكقول الله تعالى ذكره: ﴿فَقَدَّمُوا بَيْنَ يَدَيْ جَبْرَكُمُ صَدَقَةٌ﴾ [سورة المجادلة: ١٢].

٤ - القوة. وقالوا: ذلك نظير قول الله تعالى ذكره: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ [سورة ص: ٤٥]. وهذا التفسير بعيد مع أن القوة من لوازم اليد وقد فسرت اليد به في مواضع سيأتي ذكرها لكنها هنا لا تتناسب مع السياق.

والآية دليل واضح على إثبات اليدين لله تعالى، وهو ما عليه السلف ومن على منهجهم، لم يخالف في ذلك أحد؛ وتشية اليدين في الآية دليل على أن اليد حقيقة لا مجاز، ولو كان التعبير مجازاً لقال بل يده، ولا يصح أن يقال نعمتان بمعنى النعم الكثيرة؛ لأن العرب قد تخرج الجميع بلفظ الواحد لأداء الواحد عن جميع جنسه، وذلك كقول الله تعالى ذكره: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢﴾ [العصر: ١، ٢]... فلم يُرد بالإنسان إنسان بعينه، بل عني به جميع الإنس، ولكن الواحد أدّى عن جنسه، كما تقول العرب: (ما أكثر الدرهم في أيدي الناس)، فأما إذا ثنى الاسم، فلا يؤدي عن الجنس، ولا يؤدي إلا عن اثنين بأعيانهما دون الجميع ودون غيرهما... وخطأ في كلام العرب أن يقال: (ما أكثر الدرهمين في أيدي الناس)، بمعنى: ما أكثر الدراهم في أيديهم... والدرهم إذا ثنى لا يؤدي في كلامها إلا عن اثنين بأعيانهما... ففي قول الله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ۝٦٤﴾ [المائدة: ٦٤]، مع إعلامه عباده أن نعمه لا تحصى، مع ما وصفنا من أنه غير معقول في كلام العرب أن اثنين يؤديان عن الجميع ما ينبى عن خطأ قول من قال: معنى (اليد)، في هذا الموضع، النعمة، وصحة قول من قال: إن (يد الله)، هي له صفة.^(١)

واختار هذا السمعاني: وصرح بإثبات الصفة فقال: "وأما اليد: صفة لله تعالى بلا كيف، وله يدان".^(٢) وكذلك البغوي.^(٣) وابن كثير.^(٤) والقاسمي،^(٥) والسعدي.^(٦)

وعلى هذا القول القنوجي لكنه ذهب إلى أن تشية اليدين للمبالغة،^(٧) وهذا كما ذكرنا قبل قليل مرجوح، والراجح أن التشية لإثبات يدين اثنتين لا واحدة.

* * *

(١) جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (١٠/ - ٤٥٤ ٤٥٦)، باختصار وتصرف.

(٢) تفسير السمعاني (٥٠ / ٢)

(٣) معالم التنزيل، البغوي، (٣/ ٧٦ - ٧٧)

(٤) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (٣/ ١٤٦ - ١٤٧)

(٥) محاسن التأويل، القاسمي، (٤/ ١٨٥ - ١٨٦)

(٦) تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٢٣٨)

(٧) فتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي، (٤/ ١٣)

المطلب الثالث: الدلالة باليد على القوة.

وهذا نحو: قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا فَهُمْ لَهَا مَلَكَونَ﴾ [يس: ٧١]

وفيما يلي عبارات السلف في التعبير عن معنى اليد:

أولاً: في معنى اليدين في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَبْرَأِيلُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي أَتَسْتَكْبِرُتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥]. أكثر المفسرين السلف صرحوا بإثبات صفة اليدين لله تعالى، فالآية دليل على الصفة ولا مجال لحمله على المجاز؛ لأن الله عز وجل أخبر أنه خص آدم بخلقه إياه بيده ولو كان معنى اليد النعمة، أو القوة، أو الملك، لما كان لخصوصه آدم بذلك وجه مفهوم؛ لأن جميع خلقه مخلوقين بقدرته، وتحت ملكه. قال ابن القيم: "لفظ اليد جاء في القرآن على ثلاثة أنواع. مفردا، ومثنى، ومجموعا، فالمفرد: كقوله: ﴿بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١] والمثنى كقوله: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ والمجموع كقوله: ﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ [يس: ٧١]. فحيث ذكر اليد مثناة. أضاف الفعل إلى نفسه بضمير الإفراد، وعدى الفعل بالباء إليهما، وقال: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾. وحيث ذكرها مجموعة أضاف الفعل إليها، ولم يعد الفعل بالباء. فهذه ثلاثة فروق: فلا يحتمل ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ من المجاز ما يحتمله ﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ [يس: ٧١]، فإن كل أحد يفهم من قوله: ﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ [يس: ٧١]، ما يفهمه من قوله: عملنا وخلقنا، كما يفهم ذلك من قوله: ﴿كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، وأما قوله: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] فلو كان المراد منه مجرد الفعل لم يكن لذكر اليد بعد نسبة الفعل إلى الفاعل معنى فكيف وقد دخلت عليها الباء؟ فكيف إذا ثبت؟ وسرّ الفرق أن الفعل قد يضاف إلى يد ذي اليد، والمراد الإضافة إليه. كقوله: ﴿بِمَا قَدَّمْت يَدَاكَ

﴿[الحج: ١٠]، وقوله: ﴿كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾﴾ [الشورى: ٣٠]، وأما إذا

أضيف إليه الفعل، ثم عدي بالباء إلى اليد مفردة أو مثناة، فهو مما باشرته يده".^(١)
وأكثر المفسرين فسروا بالمطابق وصرحوا بإثبات الصفة، كالطبري وذكر أن
الله خلق آدم بيديه، وخصه بذكره خلقه إياه بيده دون غيره من عباده لمعنى به فارق
غيره من سائر الخلق وهو خلقه بيديه على وجه الحقيقة.^(٢)

وصرح بإثبات اليدين البغوي وذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم: {وَكَلَّمْنَا
يَدَيْهِ يَمِينٌ}.^(٣) وكذلك القنوجي^(٤) واستدلا بالتثنية على أنها ليست بمعنى القوة
والقدرة، بل للدلالة على أنهما صفتان من صفات ذاته سبحانه. لكنهما نقلا عن
مجاهد أن اليد هنا بمعنى التأكيد والصلة مجازا كقوله: ويبقى وجه ربك، وهذه
الرواية مشككة ولم أجدها إلا عند القرطبي،^(٥) رواها مرسله وهذا يعني أنها باطلة
سندا، وكذلك متنا؛ لأنها أنكار للصفة وهذا مخالف لمنهج مجاهد.

ثانيا: في معنى الأيدي في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ
أَيْدِيئَانَا أَنْعَمًا فَهُمْ لَهَا مَلَكَونَ﴾ [يس: ٧١] جاءت تعبيرات المفسرين السلف
مقاربة تدور حول نسبة فعل الخلق لله عز وجل. قال الطبري: مما خلقنا من
الخلق.^(٦) وقال السمعاني: تولينا خلقه وإبداعه، والأولى في الأيدي أن يؤمن بها ولا
تفسر.^(٧) وقال البغوي: تولينا خلقه بإبداعنا من غير إعانة أحد.^(٨) وقال القاسمي:

(١) التفسير القيم، ابن القيم (ص: ٤٥٤)

(٢) جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢١ / ٢٣٩)

(٣) صحيح مسلم (٣ / ١٤٥٨)، مسند أحمد ط الرسالة (١١ / ٣٢)، قال شعيب الأرنؤوط صحيح على
شرط الشيخين.

(٤) فتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي، (١٢ / ٦٨)

(٥) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، (١٥ / ٢٢٨)

(٦) جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢٠ / ٥٥٠)

(٧) تفسير السمعاني (٤ / ٣٨٧)

(٨) معالم التنزيل، البغوي، (٧ / ٢٧)

مما تولينا نحن خلقه.^(١)

ثالثاً: في معنى اليد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]. دارت عبارات المفسرين السلف حول المعاني التالية:

١- يد الله فوق أيديهم عند البيعة، نقله كثير من المفسرين عن السدي، قال: "كانوا يأخذون بيد رسول الله صلى الله عليه وسلم ويباعونه، ويد الله فوق أيديهم في المبايعة".^(٢)

٢- هو حاضر معهم يسمع أقوالهم ويرى مكانهم، ويعلم ضمائرهم وظواهرهم، فهو تعالى هو المبايع بواسطة رسوله، رجحه الطبري،^(٣) واقتصر عليه ابن كثير.^(٤)

٣- عقد الميثاق مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كعقده مع الله سبحانه من غير تفاوت، ذهب إليه القاسمي،^(٥) والسعدي.^(٦)

٤- قوة الله فوق قوتهم في نصرته رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لأنهم إنما بايعوا رسول صلى الله عليه وسلم على نصرته على العدو، ذكره الطبري.^(٧)

٥- يد الله بالوفاء بما وعدهم من الخير فوق أيديهم، نقله عن ابن عباس الطبري،^(٨) والبغوي.^(٩)

هذه هي تفسيرات اليد هنا وهي مترددة بين الاقتصار على عبارة القرآن

(١) محاسن التأويل، القاسمي، (٨ / ١٩٤)

(٢) جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢٢ / ٢١٠)

(٣) جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢٢ / ٢١٠)

(٤) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (٧ / ٣٢٩)

(٥) محاسن التأويل، القاسمي، (٨ / ٤٨٧)

(٦) تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٧٩٢)

(٧) جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢٢ / ٢١٠)

(٨) جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢٢ / ٢١٠)

(٩) معالم التنزيل، البغوي، (٧ / ٣٠٠)

والتفسير بالمطابق والتفسير باللازم، وأكثر المفسرين السلف ذكروا لازماً من لوازم اليد وفوقيتها بالنسبة لأيدي المبايعين، فالطبري وابن كثير ذكروا أن الله حاضر معهم وهذا من لوازم فوقية يده بالنسبة لأيدي المبايعين، أما القاسمي والسعدي فذكروا أن العبارة تشبيه لعقدتهم مع الرسول صلى الله عليه وسلم بعقدتهم مع الله عز وجل. أما القولان الأخيران فهما تفسير بلازم من اللوازم أحدهما القوة والآخر الوفاء؛ لأن ذلك من لوازم اليد وفوقيتها بالنسبة لأيدي المبايعين.

والملاحظ أن جميع الأقوال استبعدت أن تكون فوقية يد الله عز وجل على أيدي المبايعين حقيقة؛ لأن الفوقية بمعنى المماساة غير مقصودة، ولذلك قال الشيخ ابن عثيمين: "هذه أيضاً على ظاهرها وحقيقتها؛ فإن يد الله تعالى فوق أيدي المبايعين؛ لأن يده من صفاته، وهو سبحانه فوقهم على عرشه؛ فكانت يده فوق أيديهم، وهذا ظاهر اللفظ وحقيقته، وهو لتوكيد كون مبايعة النبي صلى الله عليه وسلم مبايعة لله عز وجل، ولا يلزم منها أن تكون يد الله جل وعلا مباشرة لأيديهم، ألا ترى أنه يقال: السماء فوقنا مع أنها مباينة لنا بعيدة عنا، فيد الله عز وجل فوق أيدي المبايعين لرسوله صلى الله عليه وسلم مع مبايئته تعالى لخلقه وعلوه عليهم".^(١)

* * *

(١) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، ابن عثيمين، (ص: ٧٤)

المطلب الرابع: الدلالة باليد على الملك والسيطرة

وهذا نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَدِيهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٨٨) [المؤمنون: ٨٨]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (٦٧) [الزمر: ٦٧]، ففي معنى القبضة واليمين اختار أكثر مفسري السلف تفسير القبضة واليمين بالمطابق وصرحوا بإثبات الصفة، فمثلاً نقل السمعاني عند تفسير الآية الأثرين التاليين:

الأول: عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: قال: "جاء حَبْرٌ مِنَ الْأَخْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّا نَجِدُ: أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ وَالْأَرْضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الْخَلَائِقِ عَلَى إِصْبَعٍ، فَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الْحَبْرِ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ، وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ، وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.^(١)

الثاني: قال أبو هريرة، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ، وَيَطْوِي السَّمَوَاتِ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيَنْ مَلُوكُ الْأَرْضِ".^(٢)

ثم قال السمعاني: يقال: "إن قبضته ويمينه لا بوصف، قال سفيان بن عيينة: كل ما ورد في القرآن من هذا فتفسيره قراءته، حكاة النقاش وغيره. وقيل: قبضته قدرته، والأول أولى بما بينا من قبل".^(٣)

(١) صحيح البخاري (٦/ ١٢٦)، صحيح مسلم (٤/ ٢١٤٧)

(٢) صحيح البخاري (٦/ ١٢٦)، صحيح مسلم (٤/ ٢١٤٨)

(٣) تفسير السمعاني (٤/ ٤٧٩-٤٨٠)

أما البغوي فاكتفى بنقل الآثار، وهذا تفسير للآية بالآثار الصريحة في الإثبات، وبالتالي هو إثبات صريح لصفة منه اليد.^(١)

وكذلك ابن كثير وقال: "الطريق فيها وفي أمثالها مذهب السلف، وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تحريف".^(٢) وكذلك القاسمي: ذكر في (القبضة واليمين) مذهبين، واختار مذهب السلف.^(٣)

ومن المفسرين من اقتصر على عبارة القرآن كالطبري حيث قال: "والأرض كلها قبضته في يوم القيامة (وَالسَّمَوَاتُ) كلها (مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ)".^(٤) كذلك فعل السعدي.^(٥)

أما القنوجي: فقد أثبت القبضة واليد وأشار إلى أن المقصود إثبات قدرة الله وسلطته على الكون وتصرفه فيه، وجاء هذا الإثبات بأن صورة السماوات والأرض كالشيء المقبوض باليد.^(٦)

وفي باقي المواضع التي ذكرت فيها اليد بمعنى السيطرة والملك اقتصر أكثر السلف على ذكر ألفاظ الآية دون التصريح بتفسير الألفاظ بالمطابق أو باللائم، ففي قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٦]. قال الطبري كل ذلك بيدك وإليك.^(٧) وقال السمعاني: "أي بيدك الخير والشر".^(٨) وقال البغوي: "أي بيدك الخير والشر فاكتفى بذكر أحدهما".^(٩)

(١) معالم التنزيل، البغوي، (٧/ ١٣١)

(٢) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (٧/ ١١٣)

(٣) محاسن التأويل، القاسمي، (٨/ ٢٩٥)

(٤) جامع البيان، الطبري، ت شاکر، (٢١/ ٣٢٤)

(٥) تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٧٢٩)

(٦) فتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي، (١٢/ ١٤٢)

(٧) جامع البيان، الطبري، ت شاکر (٦/ ٣٠١)

(٨) تفسير السمعاني (١/ ٣٠٧)

(٩) معالم التنزيل، البغوي، (٢/ ٢٤)

وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (٧٣) [آل عمران: ٧٣] قال الطبري: "التوفيق للإيمان والهداية للإسلام، بيد الله وإليه".^(١) وإليه".^(٢) وقال ابن كثير: "أي: الأمور كلها تحت تصرفه".^(٣) وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٨٨) [المؤمنون: ٨٨]. قال السمعاني: مالك كل شيء.^(٤) وكذلك في قوله تعالى: ﴿فَسَبَّحَنَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (٨٣) [يس: ٨٣]، وفي وقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (١) [الملك: ١]. قال السمعاني: "ثبت له ما يستحقه من التعظيم والجلال".^(٥) وقال ابن كثير: "له التصرف، وما من شيء إلا تحت ملكه وقهره وسلطانه".^(٦)



(١) جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٦/ ٥١٦)
 (٢) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (٢/ ٦٠)
 (٣) تفسير السمعاني (٣/ ٤٨٧)
 (٤) تفسير السمعاني (٢/ ١٢٥)
 (٥) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (٤/ ٣٣٠)

المطلب الخامس

دلالة اليد في سياق النهي عن التقدم على الله عز وجل

في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ﴾ [الحجرات: ١] اقتصر مفسرو السلف على بيان المراد من تعبير (لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ)، وقالوا معناه لا تعجلوا بأمر من أموركم قبل أن يقضي الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم، ولم يسيروا إلى إثبات صفة اليدين، فمثلا قال الطبري: "لا تعجلوا بقضاء أمر في حروبكم أو دينكم، قبل أن يقضي الله لكم فيه ورسوله، فتقضوا بخلاف أمر الله وأمر رسوله، محكي عن العرب فلان يقدم بين يدي إمامه، بمعنى يعجل بالأمر والنهي دونه.^(١) ومثله قال السمعاني.^(٢) والبغوي.^(٣)

* * *

(١) جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢٢ / ٢٧٢)

(٢) تفسير السمعاني (٥ / ٢١٢)

(٣) معالم التنزيل، البغوي، (٧ / ٣٣٠)

المبحث الخامس: صفة الساق

المطلب الأول: إثبات صفة الساق.

الأدلة من القرآن:

استدل فريق بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢].

الأدلة من السنة:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: "سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "يُكْشَفُ رَبَّنَا عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، فَيَقْبَلُ كُلُّ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ فِي الدُّنْيَا رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَيَذْهَبُ لِيَسْجُدَ، فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا".^(١)

المطلب الثاني: دلالة الساق في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]

اختلف مفسرو السلف -ومن قبلهم الصحابة- في معنى لفظ الساق في الآية على قولين:

القول الأول: المقصود من لفظ الساق في الآية ساق الله عز وجل، والمعنى المراد يوم يكشف الله عز وجل عن ساقه.

القول الثاني: ليس المقصود من لفظ الساق ساق الله عز وجل، بل المقصود الشدة والكرب، والمعنى يوم يكشف الله عز وجل عن الشدة والكرب والهول الشديد، وليس في هذه الآية دليل عند هؤلاء على ثبوت الساق لله عز وجل، بل الدليل حديث أبي سعيد الخدري المذكور آنفاً، وذهب بعضهم إلى أن الآية لا تدل بظاهرها على إثبات الساق استقلالاً، بل تدل على ذلك بدليل إضافي وهو حديث أبي سعيد الخدري.

(١) صحيح البخاري (٦/ ١٥٩)، صحيح مسلم (٤/ ٢٢٥٩)

أدلة الفريق الأول:

استدل هؤلاء بما يلي:

- ١- بحديث أبي سعيد الخدري المذكور آنفاً، وقالوا: قوله تعالى ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢] إثبات لصفة الساق لله عز وجل كما في الحديث، وتنكيره للتعظيم والتفخيم.
 - ٢- لا يصح في العربية أن يقال عن الشدة كُشِفَ عنها، بل يقال: كُشِفَتِ الشدة عن القوم فالعذاب والشدة هما المكشوف لا المكشوف عنه. قال ابن القيم: "إن لغة القوم في مثل ذلك أن يقال كُشِفَتِ الشدة عن القوم لا كُشِفَ عنها كما قال الله تعالى ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرِّجَرَ إِلَى أَجَلٍ هُمْ بَلِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنْكُتُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٥]، وقال: ﴿وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِمْ مِنْ ضُرٍّ لَلْجُودُ فِي طُعَيْنِهِمْ يَعْصَمُونَ﴾ [المؤمنون ٧٥] فالمعذب والشدة هما المكشوف لا المكشوف عنه".^(١)
 - ٣- أن ظاهر القرآن يدل على ذلك من جهة أنه أخبر أنه يكشف عن ساق، ويدعون إلى السجود والسجود لا يصلح إلا لله، فعلم أنه هو الكاشف عن ساقه. قال ابن القيم: "إن ظاهر القرآن يدل على ذلك من جهة أنه أخبر أنه يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود والسجود لا يصلح إلا لله".^(٢)
 - ٤- إن قلنا المكشوف عنه الشدة فالشدة لا تنكشف إلا بدخول الجنة، وهذا وقت لا يؤمرون فيه بالسجود، وهذا إشكال يضعف القول. قال ابن القيم: "هناك تحدث الشدة وتشتد ولا تزال إلا بدخول الجنة، وهناك لا يدعون إلى السجود، وإنما يدعون إليه أشد ما كانت الشدة".^(٣)
- وإلى هذا ذهب ابن كثير حيث فسر الساق بالأهوال والزلازل والبلاء

(١) الصواعق المرسلّة في الرد على الجهمية والمعتلة، ابن القيم، (١/ ٢٥٢-٢٥٣)

(٢) الصواعق المرسلّة في الرد على الجهمية والمعتلة، ابن القيم، (١/ ٣٣-٣٤).

(٣) الصواعق المرسلّة في الرد على الجهمية والمعتلة، ابن القيم، (١/ ٢٥٢-٢٥٣)

والامتحان والأمور العظام، ثم استشهد على ذلك بحديث أبي سعيد الخدري، وهذا يدل على أنه أثبت الساق صفة للرحمن.

وإليه ذهب القنوجي وقال بعد أن ذكر حديث أبي سعيد الخدري: "وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل وذلك لا يستلزم تجسيماً ولا تشبيهاً فليس كمثله شيء".^(١) وكذلك السعدي.^(٢)

أدلة الفريق الثاني:

استدلوا على ذلك بأن الله عز وجل قال ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] ولم يقل عن ساق الله، ولا قال يكشف الرب عن ساقه، وإنما ذكر ساقاً منكراً غير معرفة ولا مضافة، وهذا اللفظ بمجرد لا يدل على أنها ساق الله، واستشهدوا على ذلك بأثر عن ابن عباس رواه الطبري والبيهقي فسر فيه الساق بالشدة والكرب.^(٣)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "إن جميع ما في القرآن من آيات الصفات فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها. وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة وما روه من الحديث ووقفت من ذلك على ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغار أكثر من مائة تفسير فلم أجد - إلى ساعتي هذه - عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئاً من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف؛ بل عنهم من تقرير ذلك وتثبيته وبيان أن ذلك من صفات الله ما يخالف كلام المتأولين ما لا يحصيه إلا الله. وكذلك فيما يذكرونه آثرين وذاكرين عنهم شيئاً كثيراً. وتما هذا أني لم أجدهم تنازعوا إلا في مثل قوله تعالى ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ فروي عن ابن عباس وطائفة أن المراد به الشدة أن الله يكشف عن الشدة

(١) فتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي، (١٤ / ٢٧٣ - ٢٧٤)

(٢) تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص: ٨٨١)

(٣) روى الطبري والبيهقي هذا الأثر عن ابن عباس بعدة أسانيد صحح ابن حجر بعضاً وحسن بعضاً، انظر جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢٣ / ٥٥٤ - ٥٥٩)، والأسماء والصفات للبيهقي (٢ / ١٨٣)، وانظر فتح الباري، ابن حجر، (١٣ / ٤٢٨)

في الآخرة وعن أبي سعيد وطائفة أنهم عدوها في الصفات؛ للحديث الذي رواه أبو سعيد في الصحيحين. ولا ريب أن ظاهر القرآن لا يدل على أن هذه من الصفات فإنه قال: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ ﴿٤٢﴾ نكرة في الإثبات لم يصفها إلى الله ولم يقل عن ساقه فمع عدم التعريف بالإضافة لا يظهر أنه من الصفات إلا بدليل آخر^(١). وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "إنه ليس في ظاهر القرآن أن ذلك صفة لله تعالى؛ لأنه قال: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ ﴿٤٢﴾، ولم يقل عن ساق الله، ولا قال يكشف الرب عن ساقه، وإنما ذكر ساقاً منكراً غير معرفة، ولا مضافة، وهذا اللفظ بمجرد لا يدل على أنها ساق الله".^(٢)

غير أن هنالك كلام آخر لشيخ الإسلام أنكر فيه أن يكون المقصود من الساق في الآية هذه الشدة، وهذا ربما يبدو معارض لقوله هذا، حيث قال: "كشف البلاء، أي: أزاله ورفع، ويقال: كشف عنه أي أظهره وبينه، فمن الأولى قوله: ﴿ثُمَّ إِذَا كُشِفَ الضُّرُّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ ﴿٥٤﴾ [النحل: ٥٤]، وقوله: وقال: ﴿وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِمْ مِّنْ ضُرٍّ لَّالَجُوا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ ﴿٧٥﴾ [المؤمنون: ٧٥]، وقوله: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرِّجَرَ إِلَىٰ أَجَلٍ هُمْ بَلِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنْكُتُونَ﴾ ﴿١٣٥﴾ [الأعراف: ١٣٥]. ومن الثاني قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ ﴿٤٢﴾ [القلم: ٤٢] لم يقل يوم يكشف الساق، وهذا يبين خطأ من قال المراد بهذه كشف الشدة، وأن الشدة تسمى ساقاً، فإنه لو أريد ذلك لقليل يوم يكشف الساق أو يكشف الشدة، وأيضاً فيوم القيامة لا يكشف الشدة عن الكفار، والرواية في ذلك عن ابن عباس ساقطة الإسناد".^(٣)

ويمكن التوفيق بين الكلامين بأنه ربما يريد من كلامه الأول أن ظاهر الآية وحده لا يدل على إثبات الساق، بل يدل عليه بدليل خارجي، وهو حديث أبي سعيد الخدري.

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٩٤-٣٩٥)

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٥/ ٤٧٣)

(٣) الاستغاثة في الرد على البكري (ص: ٢٩٣)

أو أنه نفى في كلامه الأول أن يكون قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] دليلاً على إثبات الساق لله عز وجل، بينما نفى في كلامه الثاني أن يكون معنى الساق في الآية الشدة، دون النص أو الإشارة إلى ثبوت الساق لله عز وجل. وهذا يعني أن الساق في الآية ليس معناه الشدة، ولكنه في ذات الوقت ليس دليلاً على إثبات الساق لله عز وجل، وبهذا المحمل لا تعارض بين القولين.

وعلى هذا فإن مفسري السلف من هذه الناحية اتجهوا ثلاثة اتجاهات هي:
الأول: أثبت صفة الساق من هذه الآية صراحة، وربما فسرهما بعد ذلك بلازم من لوازمها كالشدة مثلاً، وهذا ما فعله أكثر مفسري السلف -كما ذكرت سابقاً- مثل ابن القيم وابن كثير والقنوجي والسعدي.
الثاني: أول لفظ الساق إلى الشدة ونحوها، ولا شك أن هذا ليس تأويلاً للصفة إنما هو تأويل للفظ يرون أنه لم يسق أصلاً للدلالة على الصفة، أما صفة الساق فهم يشتونها من حديث أبي سعيد الخدري.

الثالث: فسر الساق بالشدة والكرب ونحوها دون أن يذكر الصفة لا إثباتاً ولا نفياً، أو نقل الأقوال دون اختيار أو ترجيح، وهذا يحتمل احتمالين:
الاحتمال الأول: أنهم أثبتوا الصفة من هذه الآية، لكنهم اقتصروا على تفسير الساق بلازم من لوازمه كالشدة مثلاً، سواء أثبتوا الصفة من هذه الآية استقلالاً، أو أثبتوها مقرونة بحديث أبي سعيد الخدري..

الاحتمال الثاني: أنهم لم يشتوا الصفة من هذه الآية، بل أثبتوها من الحديث، وهذا يعني أنهم أولوا لفظ الساق إلى الشدة، وهذا ليس تأويلاً للصفة؛ لأن اللفظ لم يسق أصلاً للدلالة على الصفة.

ومن المفسرين السلف من ذكر الأقوال دون اختيار أو ترجيح كالطبري، حيث نقل عن جماعة من الصحابة والتابعين أنه الأمر الشديد، ونقل الأثر المروي عن ابن عباس، ونقل مثله عن سعيد بن جبير، ثم نقل عن عبد الله بن مسعود قوله: "هَلْ تَعْرِفُونَ رَبَّكُمْ؟" قَالَ: "فَيَقُولُونَ: سُبْحَانَهُ إِذَا اعْتَرَفَ لَنَا عَرَفْنَاهُ" قَالَ: «فَعِنْدَ ذَلِكَ

يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ فَلَا يَبْقَى مُؤْمِنٌ إِلَّا خَرَّ لِلَّهِ سَاجِدًا، وَيَبْقَى الْمُنَافِقُونَ ظُهُورُهُمْ طَبَقًا وَاحِدًا كَأَنَّمَا فِيهَا السَّفَايِدُ»، قَالَ: "فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا، فَيَقُولُ: قَدْ كُنْتُمْ تُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَأَنْتُمْ سَالِمُونَ".^(١) ومفاد هذا القول أن المقصود ساق الرحمن جل وعلا، وروى بسنده عن أبي بردة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢]، قَالَ: «عَنْ نُورٍ عَظِيمٍ يَخْرُونَ لَهُ سَجْدًا». ^(٢) ونقل عن الربيع يكشف عن الغطاء، قال: ويدعون إلى السجود وهم سالمون". ^(٣) والسمعاني كذلك نقل الأثر عن ابن عباس، ومثله عن مجاهد، ونقل حديث سعيد ابن جبير، ونقل عن الحسن البصري أنه الستر بين الدنيا والآخرة، أو الغطاء بين الدنيا والآخرة. ^(٤) وكذلك فعل البغوي. ^(٥) وممن فسر الساق بالشدة دون أن يذكر الصفة لا اثباتا ولا نفيًا القاسمي. ^(٦)

وليس لدينا في كلام الفريق الثالث ما يرجح أن يكونوا فسروا صفة الساق باللائم، أو أولوا لفظ الساق. وعلى أية حال فمن رأى منهم أن الآية من آيات الصفات فأثبت الصفة أو فسرها بلوازمها فهو على منهج السلف، ومن رأى أنها ليست من آيات الصفات فأول لفظ الساق هنا وأثبت الساق من حديث أبي سعيد لم يخرج عن منهج السلف؛ لأن منهم من ذهب إلى ذلك.. والله أعلم.

* * *

(١) المستدرك على الصحيحين للحاكم، قال الذهبي صحيح على شرط الشيخين، (٤ / ٥٤١)

(٢) مسند أبي يعلى الموصلي (١٣ / ٢٦٩) وقال محققه حسين سليم أسد إسناده ضعيف، قال ابن كثير: ورواه أبو يعلى عن القاسم بن يحيى عن الوليد بن مسلم، به، وفيه رجل يهم، انظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ت سلامة، (٨ / ١٩٩).

(٣) جامع البيان، الطبري، ت شاكر، (٢٣ / ٥٥٤ - ٥٥٩)

(٤) تفسير السمعاني (٦ / ٢٨)

(٥) معالم التنزيل، البغوي، (٨ / ١٩٨)

(٦) محاسن التأويل، القاسمي، (٩ / ٣٠٣)

الخاتمة

- ١- التفسير باللازم يعني أن يبين المفسر معنى اللفظ بمعنى ملازم لمعناه الموضوع له في أصل اللغة.
- ٢- التفسير باللازم ليس اختلافا في التفسير، بل هو من باب التمثيل على المعنى بذكر المطابق للفظ أو لازم من لوازمه.
- ٣- كثيرا ما تفسر صفات الله عز وجل باللازم، وذلك بالاستدلال بالصفة على غيرها من الصفات التي تلازمها ولا تنفك عنها.
- ٤- هنالك فرق بين التفسير باللازم والتأويل، فالتفسير باللازم يكون مع إثبات مدلول اللفظ الحقيقي، أما التأويل فلا يكون إلا بنفيه.
- ٥- تفسير صفة بلازم من لوازمها لا يعني أن تفسر به في كل موضع.
- ٦- فسر السلف الصفات الذاتية لله وهي الوجه والعينان واليدان والساق في القرآن بدلالاتها الالتزامية، مع إثبات المعنى الأصلي للصفة، وأحيانا يصرحون بإثبات الصفة وغالبا لا يصرحون، لكن ذلك معروف عنهم ومعلوم في منهجهم.
- ٧- لفظ الوجه حيث ورد مضافا إلى الله يدل على ثبوت صفة الوجه له سبحانه، وعلى معان كثيرة ملازمة للصفة كإثبات الإخلاص وطلب الثواب. ولا يخرج عن هذه القاعدة إلا الوجه في قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُؤُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] اختلف في المراد منه: ف قيل الوجه صفة لله، وقيل الوجه القبلة أو الجهة أو نحو ذلك، وهذا ليس تأويلا للصفة؛ لأن من أولوها لا يرون أنها من آيات الصفات.
- ٨- لفظ العين المضافة إلى الله عز وجل دليل على ثبوت صفة العين له سبحانه، وعلى بعض لوازمها المناسبة للسياق، مثل حفظ الله أنبيائه بالإشارة إلى

أنهم بمرأى من الله، وأنه يرقبهم ويحفظهم.

٩- لفظ اليد المضافة إلى الله عز وجل دليل على إثبات الصفة له سبحانه، وعلى لوازمها المناسبة للسياق، مثل الجود والخير والقوة والقدرة والسيطرة والملك.

١٠- الساق في قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]، حيث ورد منكرها من غير إضافة لله عز وجل، محل خلاف بين السلف والراجع عندي أن الآية من آيات الصفات وأنه ساق الرب عز وجل.

* * *

المصادر والمراجع

١- الإبهاج في شرح المنهاج (منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي) (المتوفي سنة ٧٨٥ هـ)، علي بن عبد الكافي بن السبكي وولده عبد الوهاب، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، عام النشر: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

٢- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفي: ٩١١ هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م.

٣- الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن علي بن أبي علي الأمدي (المتوفي: ٦٣١ هـ)، المحقق: عبد الرزاق عفيفي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - لبنان.

٤- الاستغاثة في الرد على البكري، أحمد بن تيمية (المتوفي: ٧٢٨ هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله بن دجين السهلي، أصل الكتاب: رسالة ماجستير - قسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية بجامعة الملك سعود، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ.

١- الأسماء والصفات للبيهقي، المؤلف: أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي (المتوفي: ٤٥٨ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٢- أصول السرخسي، السرخسي، محمد بن أحمد، تحقيق رفيق العجم، الرياض، دار المفيد ودار المعرفة، ١٩٩٧.

٣- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد الشنقيطي

- (١٣٩٣هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٥ هـ، ١٩٩٥ م.
- ٤- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي، (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: أحمد عصام الكاتب، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١.
- ٥- بدائع الفوائد الجامع لما فسرہ الإمام ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق يسري السيد أحمد وصالح الشامي، دار الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧.
- ٦- البرهان في علوم القرآن، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)
- ٧- بيان تليس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، أحمد بن عبد الحليم شيخ الإسلام، (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ
- ٨- التفسير البسيط، علي بن أحمد الواحدي (٥٤٦هـ)، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ١، ١٤٣٠ هـ.
- ٩- تفسير العثيمين، الفاتحة والبقرة، محمد بن صالح العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ.
- ١٠- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة - ١٤١٩ هـ.
- ١١- تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير (٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي ابن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩ م.

- ١٢- تفسير القرآن الكريم (ابن القيم)، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٧٥١ هـ)، تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف إبراهيم رمضان، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٤١٠ هـ.
- ١٣- تفسير القرآن، المؤلف: أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩ هـ)، المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، الناشر: دار الوطن، الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ١٤- تفسير الموطأ، عبد الرحمن بن مروان الأنصاري، أبو المطرف القنازعي (المتوفى: ٤١٣ هـ)، حققه وقدم له وخرج نصوصه: الأستاذ الدكتور عامر حسن صبري، الناشر: دار النوادر - بتمويل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ١٥- التقرير والتحبير، محمد بن محمد، ابن أمير حاج، ابن الموقت الحنفي (المتوفى: ٨٧٩ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ١٦- التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (المتوفى: ٣١١ هـ)، المحقق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهبان، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية - الرياض، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ١٧- توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم، أحمد ابن إبراهيم بن حمد (المتوفى: ١٣٢٧ هـ)، المحقق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٦ هـ.
- ١٨- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي (١٣٧٦ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٠ هـ، ٢٠٠٠ م.
- ١٩- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري (٣١٠ هـ)، تحقيق:

- أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٠ هـ، ٢٠٠٠ م.
- ٢٠- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي (٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤ هـ، ١٩٦٤ م.
- ٢١- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، أحمد بن عبد الحلیم ابن تیمیة الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: علي بن حسن - عبد العزيز بن إبراهيم - حمدان بن محمد، الناشر: دار العاصمة، السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م.
- ٢٢- دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تیمیة، أحمد بن عبد الحلیم ابن تیمیة الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: د. محمد السيد الجليلند، الناشر: مؤسسة علوم القرآن - دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤.
- ٢٣- رسالة في المنطق إيضاح المبهم في معاني السلم، أحمد الدمنهوري (١١٩٢هـ - ١٧٧٨م)، التحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٢٤- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد ابن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- ٢٥- سنن الترمذي، محمد بن عيسى، الترمذي، (المتوفى ٢٧٩هـ)، تحقيق: وتعليق أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٣٩٥ هـ، ١٩٧٥ م.
- ٢٦- شرح العقيدة السفارينية - الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية، محمد ابن صالح العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ.
- ٢٧- شرح العقيدة الواسطية، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى:

١٤٢١ هـ)، خرج أحاديثه واعتنى به: سعد بن فواز الصميل، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: السادسة، ١٤٢١ هـ.

٢٨- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤ هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ - ١٩٩٣.

٢٩- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط ١، ١٤٢٢ هـ.

٣٠- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري (المتوفى ٢٦١ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣١- طريق الهجرتين وباب السعادتين،: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١ هـ)، الناشر: دار السلفية، القاهرة، مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٤ هـ.

٣٢- العرش وما رُوي فيه، أبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي (المتوفى: ٢٩٧ هـ)، المحقق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م.

٣٣- الفتاوى الكبرى لابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

٣٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني (٨٥٢)، أحمد بن علي، محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار الريان للتراث،

الثانية، ١٩٨٧ .

٣٥- فتحُ البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (المتوفى: ١٣٠٧هـ)، راجعه عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا - بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٣٦- القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنی، محمد بن صالح العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.

٣٧- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، محمود بن عمرو الزمخشري، (٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ.

٣٨- لمعة الاعتقاد، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٣٩- مجاز القرآن، أبي عبيدة بن المثنى التميمي ٢١٠هـ، الطبعة الأولى ١٩٥٤، الناشر محمد سامي أمين الخانجي.

٤٠- مجموع فتاوى ابن تيمية، تقي الدين ابن تيمية، مجمع الملك فهد، سنة النشر: ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

٤١- محاسن التأويل، محمد جمال الدين بن محمد سعيد القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٨هـ.

٤٢- المحصول، محمد بن عمر الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٤٣- مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعتلة، لمحمد بن أبي بكر ابن

قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١ هـ)، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلبي شمس الدين، ابن الموصلي (المتوفى: ٧٧٤ هـ)، المحقق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث، القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

٤٤ - مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١ هـ)، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
٤٥ - مدارك التنزيل وحقائق التأويل، عبد الله بن أحمد النسفي (٧١٠ هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط ١، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨ م.

٤٦ - المستدرك على الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله ابن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠.
٤٧ - المستصفى من علم أصول الفقه، الغزالي، تحقيق نجوى ضو، دار إحياء التراث العربي، الأولى، ١٩٩٧.

٤٨ - مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧ هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤.

٤٩ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠١ م.

٥٠ - معالم التنزيل في تفسير القرآن، الحسين بن مسعود البغوي (٥١٠ هـ)، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط ٤،

١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٥١- المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات، محمد بن عبد الرحمن المغراوي، الناشر: مؤسسة الرسالة - دار القرآن، سنة النشر: ١٤٢٠ - ٢٠٠٠.

٥٢- مقدمة في أصول التفسير، أحمد بن عبد الحليم شيخ الإسلام (المتوفى: ٧٢٨هـ)، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، الطبعة: ١٤٩٠هـ / ١٩٨٠م.

* * *